

سید اشرف الدین حسینی

۸۴،۵/

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی

۱۷۵۱۸

شرح رساله فقهارانی

شماره ۱
۱۰۸۶ هـ. ق

صنی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	حاشیه اصول
مؤلف	
مترجم	
شماره قفسه	۱۷۵۱۸
تاریخ ثبت	۷۰

شرح رساله فقهارانی

شماره ۱
۱۰۸۶ هـ. ق

صنی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	حاشیه اصول
مؤلف	
مترجم	
شماره قفسه	۱۷۵۱۸
تاریخ ثبت کتاب	۲۰۸۶۷۸۳
مهره کتابخانه	

شرح رساله فقہانی

۱۰۸۶ هـ ق

شماره ۱

ص ۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: حاشیه طول

مؤلف:

مترجم:

شماره قفسه: ۱۷۵۱۸



موسسه ملی اسناد و کتابخانه ملی

سازمان اسناد و کتابخانه ملی

۲۰۸۶۸۳

و استعاره را اطلاق میکنند بر اسم متشبه به بر شیء لیس آن گنم
استعاره لفظی که استعمال کرده اند و در حدیثی که در کتاب
قالوا الاستعاره من اللفظ المستعمل فیما تشبه به اللفظ الاصلی و قالوا الاستعاره
بحاکیون علائقه اللفظیه ای قصد اطلاق اللفظیه به تشبیه
اطلاق کنند مثلاً بر شجره ان در آن قصد تشبیه انسان به شجره کرده اند
در غلط بودن لفظ استعاره است و اگر قصد اطلاق مقید بر طبق کرده اند و
قصد تشبیه کرده اند درین صورت مجاز بر مصل خواهر بود سایر معنی
ظاهر شد که لفظ واحد تشبیه بر مصل و ادعای می تواند استعاره باشد و که بر

صیغه
عالم
زبان
و غیره

۱۷۵۱۸
۲۰۸۶۸۳

مجاز بر مصل و تشبیه علی محضه تعاضل اللفظیه
مجاز تشبیه بر مصل و تشبیه
مجاز تشبیه بر مصل و تشبیه
مجاز تشبیه بر مصل و تشبیه





توليد واصل تام بحسن تعلقه بالهرايد والبنوع والصلوح الجيد
على سبيل منع الخلو فيحصل تعلقه بالاشيخ فيها او بالكلية
لاربعه عليه ولو لم يكن فيها شيء من هذه الصفات لم يكن لها

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم على ما اعطينا من الوفاء والوفاء على ما
الهادي للوفاء على ما اعطينا من الوفاء والوفاء على ما
والفوائد لان العلم على ما اعطينا من الوفاء والوفاء على ما
النول للعلم

الحمد لله الذي جعل العلم على ما اعطينا من الوفاء والوفاء على ما
الهادي للوفاء على ما اعطينا من الوفاء والوفاء على ما
والفوائد لان العلم على ما اعطينا من الوفاء والوفاء على ما

واذا اولي الاختار في هذه المقام من الثبات والوام له لانه الاول
المقام على ان ما يقع على الجرح في انواع الانعام واصناف الانعام
مجردة على الاستمرار على الجرح في هذه المقام من الثبات والوام له

فقط وجه اختيار الصانع من بين صفات الافعال اما انما وصفه للملك
الغير على صفته المستمرة كما ذكره في المفضل فلذلك اعطى على صفته
لما يتقدم من الاستمرار لان الاستمرار في الجرح على ما يكون ان يولد
على جميع الامور والغير ووجه تظهير وجهه ان فيها اشارة الى
وجهه سبحانه ليذكر الانسان على ما كان اركان العلم على ما قاله
الارابي ان هذه هي الموارث المندثرة ووجهه ان يجعل ما يتقدم من الموارث
كما يجب ان يقطع به قطعاً كالسكين وهذا كما ذكره بعض اهل التحقيق قوله
صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى انما يملك العلم على ما كان اركان العلم على ما قاله
الارابي ان هذه هي الموارث المندثرة ووجهه ان يجعل ما يتقدم من الموارث
كما يجب ان يقطع به قطعاً كالسكين وهذا كما ذكره بعض اهل التحقيق قوله
صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى انما يملك العلم على ما كان اركان العلم على ما قاله

الحمد لله الذي جعل العلم على ما اعطينا من الوفاء والوفاء على ما
الهادي للوفاء على ما اعطينا من الوفاء والوفاء على ما
والفوائد لان العلم على ما اعطينا من الوفاء والوفاء على ما

ان يكون من اجزاء المشرب الى المشرب المائي التبيان الذي
 هو كالمربوق الاعمدة الاضافة وجه ذلك اما ان التبيان ليس
 فصيح اطلاقا على الكثير والما للبيان ويجوز ان يكون استغارة بالبيان
 تشبيها للتبيان بالبرق الطافه فيكون اثبات التواضع على استغارة بالبيان
 معنى التبعان لكونهما مصدران على انهما فاعل للتبيان استغارة فاعله
 هذا والمسا لكونه لفظا لم يطلع المشايخ ان يعتبر تشبيها للتبيان بالبيان
 الخ التواضع ولا يجد استعمال التبعان فهما وان كانا كثر استعمال
 البرق والمثاليه يجوز ان يكون بالباء الموحدة لعدم معنى اللفاظ
 ان يكون بالباء المشايخ معنى القرآن والا والى في مقابل المعاني
 ومطلع المثاليه من اجزاء المشرب الى المشرب المائي التي هي كالمطالع
 ولا تخفى في الجمع بين اسامي الكتب التخصيص والافصاح والتبيان
 والمطالع وذكر البيان والمعايير مع التخصيص والافصاح من اللفاظ
خبر او فصل ينفق العاقل المستعين في جميع اموره وكل شئ من كتاب
 الحق سبحانه وليست له اقله فليدركه الجاهل فيكون لا بد من نوع من
 ملائمة وقرب معنوي بين المعنيين المستفيضة وكونا مستفيضة خاتمة
 العقل والعلاقى الشرب والعواقب المبدئية ومنه تبيان باناس
 اللغات الحرة والشهوات الجسمية وكوزن في غاية التجرد وسهولة

كما ذكر في الفصل ان تقديم كسجتي كسطافا مقتضى المقام وواجب في تقديم
 ما به كالا من ان تقديم العالم على المعقول اما في غير المقام لا في المقام
 تقديم المعقول على الاضمار من كسجتي كسطافا مقتضى المقام وواجب في تقديم
 ذكر ما يدل على ان ما يدعى ان ذكره من قول الكلام مع ان من الاضمار من الا
 بعضوا من ثوب شبه لان المسبب من قوله لا افراد وان يتوقف على
 ان يعتقد لطلب العلم على ما لا يكون مشترك وفيه ما في وجه التقديم على وجه الامام
 وان كان دافعا لشبه كذا في محض لفظ المقصود واحتلالا لارجحالات
 التخصيص لا من التقديم غالبا وان كان في الموضوع من البهجة على ان
 في قوله ما من شرح مع ان سجاد اقرب اليها من الوردية منها لثقة
 استبعادها بها عن طمان الزلفي وقدم شرح الصدر على تنوير القلب
 الصدر كروعاء القلب وشرح مقدم لدخول التوراة القلب في التبيان
 في شرح الصدر والتبيان في تنوير القلب لان التبيان ابلغ من البيان
 على ان تقرر ان الزيادة في اللفظ لوجوب الزيادة في المعنى لا في بيان
 وبربط وتنوير القلب في شرح الصدر والافصاح اخرى بالافق
 والقياس في بيان كالتكرار كسطافا مقتضى المقام وواجب في تقديم
 البيان اي تبيينه كونه لفظا لغويا في القصور في افهام الامام وصلاحه
 كدر التبيان في اعلام المقاصد والمهام ولوامع التبيان يجوز
 كونه

من اجزاء المشرب الى المشرب المائي التبيان الذي
 هو كالمربوق الاعمدة الاضافة وجه ذلك اما ان التبيان ليس
 فصيح اطلاقا على الكثير والما للبيان ويجوز ان يكون استغارة بالبيان
 تشبيها للتبيان بالبرق الطافه فيكون اثبات التواضع على استغارة بالبيان
 معنى التبعان لكونهما مصدران على انهما فاعل للتبيان استغارة فاعله
 هذا والمسا لكونه لفظا لم يطلع المشايخ ان يعتبر تشبيها للتبيان بالبيان
 الخ التواضع ولا يجد استعمال التبعان فهما وان كانا كثر استعمال
 البرق والمثاليه يجوز ان يكون بالباء الموحدة لعدم معنى اللفاظ
 ان يكون بالباء المشايخ معنى القرآن والا والى في مقابل المعاني
 ومطلع المثاليه من اجزاء المشرب الى المشرب المائي التي هي كالمطالع
 ولا تخفى في الجمع بين اسامي الكتب التخصيص والافصاح والتبيان
 والمطالع وذكر البيان والمعايير مع التخصيص والافصاح من اللفاظ
خبر او فصل ينفق العاقل المستعين في جميع اموره وكل شئ من كتاب
 الحق سبحانه وليست له اقله فليدركه الجاهل فيكون لا بد من نوع من
 ملائمة وقرب معنوي بين المعنيين المستفيضة وكونا مستفيضة خاتمة
 العقل والعلاقى الشرب والعواقب المبدئية ومنه تبيان باناس
 اللغات الحرة والشهوات الجسمية وكوزن في غاية التجرد وسهولة

ان يكون

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
ان الله تعالى قد جعل في كل
شيء حكما وحكمة لا يدركها
البصر ولا يحيط بها العقل

يكون الكلام منتهيا راسا فاحتجنا في سلوك سبيل الاستقامة
جل علا الامتثال ووجه جرد وجه تعلق في وجه الحق والصدق
الحق وجه التعلق بعين عليا لان وجه الحق رتب للملائكة
التي هي اوج وجه الحق للملائكة وهذا المتوسط اصحاب الجوى اعلم
رتبه وارفعهم مرتبه بغيرنا صلي الله عليه وآله وسلم هذا الرسول ربا للنفوس
في منزلها ومستحقها بالصلوة على صلوة السلام ولذلك انهم كانوا
بالصلوة على الآله الاصحاب لكونهم منزهين بغيرنا وبينه عليه السلام
فان ملائكة الآله والاصحاب الجبار عليهم السلام اكثر من ملائكة الارض ملائكة
الآله والاصحاب الجبارين ملائكة على السلام وكلما كانت الملائكة اكثر
او كان امر الاستقامة والتمسك وحصول الامانة اكثر واكثر لفظ النبي صلى
الرسول لما في لفظ النبي الذي لا اله الا الله والرسول على كل من
وبى ما ارتفع من الارض في الصحاح فان جعلت النبي اخذ من
اي ان شرف على سائر خلق فاصدر العزة وهو فعل محقق
قوله المؤيد لا اله الا الله والرسول صلى الله عليه وآله وسلم
الا عجز الجوار التي يعرف بها اعجازه عليه السلام للمؤمنين غير معارف
والانسان مشغول التي بغيرها وقد دعا الامانة قد لا بل لا عجز الا على السلام
كان في قولهم حب ربك لان لا يعترف وصف عجز ربك ذلك فلا

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
ان الله تعالى قد جعل في كل
شيء حكما وحكمة لا يدركها
البصر ولا يحيط بها العقل

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
ان الله تعالى قد جعل في كل
شيء حكما وحكمة لا يدركها
البصر ولا يحيط بها العقل

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
ان الله تعالى قد جعل في كل
شيء حكما وحكمة لا يدركها
البصر ولا يحيط بها العقل

اربع الخدين
الوجه

اعجازه بمعنى معجزة وفيه انه لا يحسن جعل المعجزات ولا الاعجاز لنفسه
ثم معنى ما بين المعجزات وتكوينها باسرار البلاغة ان اعلى المعجزات
وابهاها واعزها واسماها هو القرآن واعجازه بما فيه اسرار السلام
ولطائفها من لا سبحانه يراو يد لا بل الاعجاز لا بل الاعجاز القرآن
والامانة في الا رسول في ملائكة الانبياء في القرآن الير على السلام
ومعنى ما بين ما بين اسرار السلام انما يتقوى دلائل الاعجاز وما يقوى
اشياء المدلول بقوى الدليل **قوله** المعجزة بعدة اقوال الغرض
ان لفظه حتى ضمن ثم رده الى الحق وذلك اربعين يوما
يطلق على موضع التفسير كذا في الصحاح وفي كتاب الخاصة للشيخ الفاضل
الميدان والمواد هي ميدان لتساوي العزائم وكانت العادة ان
في آخر ميدان السابق قصبة من احدى فرسه واحد القصد عند
فاجاز قصبة السبق كما يخبر السبق في البراهين من سبع الرجال افاق
اقرامه كلام تمثيل شبه حال الآله والاصحاب السابق على من سواهم
في باب الخاصة بحال من سبق من الفرسان في الميدان واستعمل بها
الالفاظ المتعلق ثم ختمه ان عمل التجهيز للمفردات ويجعل المكتبة
والتحصيل والترتيب **قوله** السبع الثقات را في نقل عن زهراء ان الاولى
بالامانة دون البا وكان وجه ان الدعاء بها معنى التمسك بالامانة
بالطاعة على العزة اني تارة ووجه كلامي
تارة والاعجاز افعى منزع عن عدة امور

انما هو

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
ان الله تعالى قد جعل في كل
شيء حكما وحكمة لا يدركها
البصر ولا يحيط بها العقل

الى المعقولين بلا واسطة قال الله تعالى ايا ما تدعون
 فاصل الكلام المدحوسه انما زاي بالضم في قال فربما في القوت
 والمعارضة في التعوير الام دون الباء ويمكن ان يقال كما يقال
 زيدا يقال انتم تسمونه زيد فلما سجد ان لم يكن في التسمية
 في التعدير بالياء للمفعول الثاني ولويده قول صاحب الكشاف في قوله
 وهذا الاسماء الخي فادعوه بها اي تسموه بها وان ايتت فاعتر
 معنى الاستعارة او التسمية **قوله** سبوا الطريق انزع على السواء او سوا
 ملاطفه لما قيل ان الهداية ان تعنتت بمعناها او بمعنى الاصل اذا
 وصل كجرف في الكلام او لا يبراد معنى الدلالة قال القائل ان هذا القرآن
 هدى الى قوم وامك لا تهدي من حيث لا تصح **قوله**
قوله فقر الفقير فقر في الاصل جلي يصاغ على كل فقه الفقر استمر
 الكلام وي استعاره مفرقة ولهذا قال سبكتها يد لا فكاك ففقدت
 ونجيب في ترجيح الخيل **قوله** والجم الفقير الى الجم العظيم من الجم وهو
 ومن الغفر وهو استعاره في انفة الكثرة بحيث لا يراها وراة او وجب الاد
 وقال الله تعالى والفقير على اعطاء فاعيل بمعنى فاعل حكم فاعيل مفعول **قوله**
 قد قلبوا اصداف الاخذ والاشهاب اي اخذوا الغنيمة من اصدافهم في النظر
 الا انك لا تبين الاخذ والاشهاب كما يقال اخذوا الغنيمة من اصدافهم

هذا الكلام المدحوسه
 انما زاي بالضم
 في قوله فربما في القوت
 والمعارضة في التعوير
 الام دون الباء
 ويمكن ان يقال
 كما يقال زيدا
 يقال انتم تسمونه
 زيد فلما سجد
 ان لم يكن في التسمية
 في التعدير
 بالياء للمفعول
 الثاني ولويده
 قول صاحب
 الكشاف في قوله
 وهذا الاسماء
 الخي فادعوه بها
 اي تسموه بها
 وان ايتت فاعتر

الاضافة

الاضافة وقيل على تقدير الاعطاء المخرج على ذلك الكتاب والمخرج تيد بل صورة
 بصورة ادون من الاولى فقيد انارة الى انهم لو اخذوا من ذلك الكتاب
 معاني وعبروا عنها لغير انهم كانت عبارات ادون من عبارات
قوله اضرب بغيره الخطب يقال اضرب بغيره اي ضرب عندي اضرب
 نفسي عنه قال الله تعالى افقر ربكم عنكم الذكر صفوا واصلا في الذكر انما
 ان الضرب ضرب بغيره ليعدل فوضع الضرب موضع الضرب في المعنا
 ضربت عندي تركته وامك عندي فعل في الاضافة لا اعتبار بصف
 الضرب كما في بيان حاصل المعنى لا انه معنى اخر في قوله **قوله** اضرب
 اوللا عن او موصفا على انه مفعول او حال وفربا لا وفيه
 قوله تعالى افقر ربكم عنكم الذكر صفوا اي كما في **قوله** كذا الاضافة
 الى ضلع الخلف تقول طوي طوي عنى شدي اذ قطعك كذا في الضلع
 ومعنى دون مرهم قدام مطلوبهم وقيل الوصول اليه **قوله** باسرها اي بها
 والاسر القيد الذي يشده الاسير واذ اذ اسير باسرها فقد فسر
 ويقرب منه قوله هذا الذي يرميه وي قطع المبالغة وعرفا اي
 ويحذف في وصف اي قولنا اشيا عن انما واذ يستلزم نشأ القبول عن
 جميعها وقيل عن اخرها الى اولها وكلية دون ثابا وقيل عن جميعها فغيرا
 بالغة عن الكل وقيل بعد اعلم اخرها فغيرا بالغة العوم واورد عليها تركها

هذا الكلام المدحوسه
 انما زاي بالضم
 في قوله فربما في القوت
 والمعارضة في التعوير
 الام دون الباء
 ويمكن ان يقال
 كما يقال زيدا
 يقال انتم تسمونه
 زيد فلما سجد
 ان لم يكن في التسمية
 في التعدير
 بالياء للمفعول
 الثاني ولويده
 قول صاحب
 الكشاف في قوله
 وهذا الاسماء
 الخي فادعوه بها
 اي تسموه بها
 وان ايتت فاعتر

في قوله

يوم خلاف المقصود لأن التباع على الآخر كما يكون لعلها وزنة عند كون
 قبل الوصول إليه وفيه انما وزنه في آخره وفيه ان معنى تجا وزنه
 اللهم الا ان يعبر بغيره في معنى التقدي والجا وزنه فينبغي ان يعبر عن اول
 الامر التقدي والجا وزنه قصر التقدي وتجزأه في التكرار **قوله** وقد
 لفتب لفتب لما لغويا اي غار ووعا الاصمى لما غلب عليه في الروا
 المنظر ولا يخفى لطف قوله خلافا لما ذكره في الحاشية من ان المراد منها
 الاختلاف في النسخ والادراج جمع وزنه ودرج الكتاب بطريقا في نسبة منه
 ادراج الزمان اي مدرج الزمان في تقدير انما السلف فيكون انما يدرج
 الطائف القوائد وشرائف الفرائد في هذا القرن او بوجه ولفظ
 سورة والاعتقاد به والاعتقاد باليد او من لغز في هذا القرن وفيه
 ويروي بالاشتغال بمباحثه واستخراج لطائفه وقيل المراد من القيمة
 انما السلف المولى الاعظم رب العالمين في قوله **قوله** وسالت
 باعناق مطايا تلك الاحاديث البطاح والاطح مبل واسر في قفا
 المحض على الاطاح والبطاح على غير القياس المعنى فيمت تلك الاقا
 وتخصيص الاعناق بالذكر لان السرى والبطوح في سير الابل اعلم ان فيها
 عالما والاعلام تشبه بالاعمال كما ان تلك الاحاديث كمالها
 السارين على المطايا في البطاح وسيلان البطاح باعناقها وجوز

ولما لغويا
 اعجاز الارض
 وسيلان

النفاذ بالحق
 صدق الكلد

وجه

في قوله
 في قوله

ان

ان يعبر تشبيه الاحاديث بالسارين عليها في الدنيا على سبيل
 بالكتابة ويكون اثبات المطايا بالاحاديث تشبيها وذكر الاعناق
 وسيلان البطاح بهما تشبيها وان يعبر تشبيه الاحاديث بالمطاي
 على طريقين الماء ويكون ذكر الاعناق وسيلان البطاح بهما تشبيها
 للتشبيه **قوله** واما الاخذ والانتهاج ذكر اوله ان جاء عندنا
 اختصار الشرح معطين بان ارباب القلب قد تعاضت بهم فيهم
 اصحاب الاحمال قصده واخذوا الانتهاج باعتد ربا عن عدم
 النجاس منسوخا بما ذكر ان الاثبات بالاعتناء بجميع الطبائع ليس في
 قدرة البشر وان هذا الغرض كسر سورة وذهب واهم وقع
 باننا لتاسن تعليمهم يحتاج الى الدقة بان الاخذ والانتهاج بامر
 يشط لا ركا بمرس تركب ويؤيد الاولي قوله خلا رضى كاس الكرام
 لا ركا بمرس تركب ويؤيد الاولي قوله خلا رضى كاس الكرام
 فهو كالتعديل لما تقدم وذكر التبيب ربما يتجه اليه وفي بعض النسخ
 والارض الواد ويد البيقيم على الوجهين اما على الاول فظاهر
 على الثاني فظاهر على طرز قوله وكيف تميز له آخره ومنظوم في سلكه و
 مما ذكرنا علم وجه ذكر انما في قوله اما الاخذ والانتهاج وهو انتهاج
 المحل الواقع في ضمن السمع لظا اربا في شئ منفع ما علموا به ووا

والانتهاج

فانما اعني
 السارين منسوخا
 في قوله

فقال اما اخذ وقول فلان اخذ مصراع اوله شربا و اخره فاني
 الارض حرة وقدر وى ولا كما سحر من الكرام لضيق لغيره
 بالخرير ولا يحسن ملائمة المصراع الاول وان كان لا يكون بها عن
 حيث يكون اشارة الاشياء على الالفاظ **قوله** وكيف
 اى يخرج من الشعر وهو المنع والبرز ولا يحسن لطف التعبير عن اللفظ
 البرز و عن الطالين بلفظ السالمين لمكان ذكر الاشياء ومطابقة الشعر
 ولما اتى كل فلا تنزع مع توافقهما في المعنى **قوله** ولما اتى ما يتعلق بقوله
 فليعلم وان كان الفاء في البيت لانتها وقعت غير وقعها على ما قالوا
 في قوله وركب فكل **قوله** شعفا الشعف العنق الزايم الولوج
 والظا العطن والهاجر جمع الهامة وهي نصف النهر عند اشتداد
 الايام والاولى من العطن والاضاح طلب الشئ من غير رتبة فكر فقي قوله
 من غير فكر وروية وفيه ما يفي كونه مطلوب بالهم وثانيا الا في مقابلته
 الاول وثانيا الثانية بمعنى صار فاما من ثبوت العنان اى عزتته
قوله ولعنان العانة الاول ان يكون بدون الواو ليكون قوله
 ثانيا حاشا لمن قال ان تصب لانه لا يظهر باللفظ لفظه عليه لان ثانيا
 الاول اضعف فقصده الحدوف اى مقصدا بانيا او طرفة ثانيا الثا

بأنه لا يكون
 بانيا حاشا لمن
 قال ان تصب
 لانه لا يظهر
 باللفظ لفظه
 عليه لان ثانيا
 الاول اضعف
 فقصده الحدوف
 اى مقصدا بانيا
 او طرفة ثانيا
 الثا

لا

لا يصح لشي منها ولا لجال لمجملها واول الحال فاما ان يقدر حال
 على ان تصب ليكون بها معطوفا على اى تصب مجتهدا او ثانيا
 لعنان العانة او يقدر ان معطوف على ان تصب ليكون بها حالا
 من على اى واجبهت او شرعت ثانيا لعنان العانة ولا يحسن قوله
 ولعنان العانة اليه ثانيا من الاستقامة بالكناية والتعبد والبرز
قوله جود القوي بالهم وهو العطن بالهم وهو العروة الاولى
 يستفاد من البرز استعيرت لما في العطن من العزم والجماع والتعب
 الحيوان فان احدهما سبحة الادراج والاخر سبحة الاشباح ثم
 لعل العلم وهو الطبيعة فهو مجازة للمتدبثين والبرز بريد يترى بالثنا
 والبرز فقي كذا الجود مع القوي التي هي الماوى الاصل وقمع الجود بالبرز
 لطف طاهر والصبر الرجى الباردة العاصفة بنسبها الى الجود بها
 لانها تحت النار وفي وصف فرجة الجود ونظيرة الجود اشارة الى
 ان طبيعة كماله كالنار وهو عايد جوده القوي و لطف الطبيعة
 اجوب الجوب القطع على غير اى لى في غير قائم الارباب اى لطف الاطراف
قوله وقوت عز ضاح بالاحكام التقوية نقص الباس من
 والقيام مع خيرة ومعنى نقصها بالاحكام ان الكتاب يشهد الامام لا يحتاج
 على نقل الامام كان من ضرب غير الخيرة والمطهره على الناس بعد الامام

بأنه لا يكون

جود

و ططنة ١٣

كلف الغنى ورضيتها ومعنى قولها ما كلفك الآخرة انك تفتل اول
 في وجه اللطائف التقاب ثم توفى عنها اليها كما يكلف وجهها
 الداء والفاصل والمراحم فريضة وهي الميسرة النساء التي بها عن
 والاسم ما كان على الغنى من التقاب في بعض قوتها للقيام بالاسم
 وفي بعضها خيام الاقسام ومعنى اضاف اليها ان الاقسام انما هي
 لا بد وفي بعضها فضلت عن سائر الاقسام الغنى الكسرة والقيام
 بغير من عيلى وكونه ومعنى فقر بالاسم ان الكسرة قبل قيام كانه
 عن اعيان الاسام كالشي الختم واذا اختار فقرا الى طيحيه في نظر الناس
 وتكون من النظر الرضا وذلك كلف الغنى القيام ووضع الغنى على
 طرف الغنى وهو ثبت ضعيف ربما يفتى في خصائص البيوت كانه عن
 تسهيل انما وتصيلها وتيسر طريق الوصول الى وجهها راقى الشئ
 يروى في العجنى ارفع شغرة كاهدا **باب** الحمد هو النساء
 باللسان النساء وان احقق باللسان حقيقة كل ذكره لغو التفتت
 على مقابلة الفكر والقرص باحقها الحمد باللسان وانما دارا فهد
 من بيان الفرق والتبديد بها وطورا سبور من فقرهم لشيبة
 بينها على فقرها ولد اقل سواء تعلو بالبر او لغيرها وسواء كان
 او باللسان او بالاركان وان كان الاطلاق في التعريفين يعني ذكر

لا يفتل اول
 في وجه اللطائف
 التقاب ثم توفى
 عنها اليها

بين التعيين وهو قوله ذكره باللسان ليطبق على لسان حقيقة
 في قولك فتم ابرسها زعمه على آراء في الحديث انت كما اثبتت على
 فلا بد من ذكره باللسان امتزاز على ذلك ويوجد عليه ان كون الاطلاق
 على طريق الحقيقة ممنوع ولو سلمنا طاهر ان المراد بكونه باللسان ان يكون
 قولنا لا نكث ان ذلك قول ان لم يكن كما ذكره لسان التزمه لعلنا عذو
 العجز كونه قولنا بكونه باللسان ان السالب ان القول يكون به وبما ذكره
 كونه انما بان يكون قولنا بالحق فسادا وانما ان كان حقيقة فحده ايضا
 كذلك وان كان مجازا فجازا فلا وجه للاعتراف بقصد اللسان عندنا على
 لا يبع الاشارة الى ابع التعريف الا بما ذكرنا من اداة القول وعلى القول
 لاجابة الاعتراض واعلم ان بين التعريف الذي ذكرناه وبين ما ذكره الشيخ
 وهو انما باللسان على الجليل هو ما من وجه لا تراه ههنا فذكره على الجليل
 وذكره كونه على قصد التعظيم لا على الجليل بل على خلاف المذكور ثم ويصدق
 المذكور ثم على ما على الجليل لا على قصد التعظيم خلاف المذكور وانما
 حقيقة الحمد كالا ابر من فالحق محض في كلا التعريفين لا اشتمال لهما
 صاحب واحد منهما وان اعتبر كونه على الجليل فقط فالحق في التعريف المذكور
 ههنا وان اعتبر كونه على قصد التعظيم فقط فالحق المذكور ثم ولا يبعد
 ترجيح الاخير فيستقيم ما ذكره ههنا بان احد الاثنى على ما لم يلاحظ

لا يفتل اول

لا يفتل اول
 في وجه اللطائف
 التقاب ثم توفى
 عنها اليها

100

Handwritten text in a cursive script, likely from a historical document. The text is written in dark ink on aged, slightly yellowed paper. The script is dense and flowing, with many ligatures. The page is numbered '100' in the top left corner. The handwriting is characteristic of the 18th or 19th century. The text is arranged in several lines, with some words appearing to be in a different script or dialect than others, possibly indicating a mix of languages or a specific regional dialect. The overall appearance is that of a historical record or a personal journal entry.

10

استیع

دون اطلاق اسم العلم

صعاب الحال اسم للشيء كالفهم اسم للمعنى المستخرج من اسم امره
وقد يكون لان الظاهر ان استناده لثلاث صفات الحال لا يتصور
الطلاق اسم دون اسم حادثة الامر ان يحسن ذلك بما يحسنه الله تعالى
فينبغي ان يكون الرقعة اسم للشيء لان الحال الرقعة الصفات
فالذات في سبب وصفها بالامر اسم غير لازم قطعاً حتى لو لم يكن
خرج عن مقتضى وصفه فلا دلالة على خروجها من تحتها وضعاً وقبحاً
الاستعمال لا يوجب الفهم او هذا هو الخاص منه ولا يبعد ان يكون
لان هذه الذات المحصورة في المشهوره بالانصاف صفات الحال لا يكون
على لها دالاً عليها بخلافها يدل على هذه الصفات لا ما يكون من غيرها
لغيره على وجه هذه الذات وغيره وان اختلف الاستعمال بها كما
فان من موصوفها بالامر الرقعة الصفات وصفها بالاستعمال
وفي هذا ان لم يكن ان يفهم صف الظاهر العلم الذي يخرجون الذي عادي
قوله والعلم والشيء المسمى بالامر ان قوله المسمى كانه الالهي
فعلية اي حدث له هذا او حدث له هذا ففهم الفعل مع الظاهر في اسم
المصدر وهو امر وحال المسمى بالامر العلم الذي هو الدوام والصفات كما قال
في سلام عليك وفي عبارة حيث جعل العدل للدلالة على الدوام دون
العلم المسمى بالامر لما يقال قد صرح الشيخ عبد القادر بن زبدي

الصفة

ع

على اكثر من ثبوت الانطلاق لزبد ذلك لان الشيخ انما في الدلالة عن
لفظ الامر فلا بد ان يكون العدل في الاسم الذي هو الدوام لان
العدل حينئذ ما للعدل والامر المسمى به العدل في ذلك وكما سبنا
في احوال المسند ان كونه اسماً لا فائدة الدوام لا غير من خلق بذلك ولا
في العدل اصله في العلم به ان الفعل لا يثبت على الدوام ويكمل
يعال لان الامر يثبت في العلم لفظية على وجه النبوة كما ذكر الشيخ وعقلية
على الدوام كما ذكر الشيخ الرقعة في الصفات المسمى بالامر المسمى
الجدد في الدوام بمقتضى العقل في الاصل في كل ما ثبت دوا مسمى
لن الدلالة اللفظية على الدوام فلا بد في اثبات الدلالة العقلية
فان قلت المسمى بالامر في ظرفية والظرفية قيد تقديرها ولذا جعلوا
اختصاراً في القيد يقتضيها لا يراد الظرفية وقد صرحوا بان الامر في
منها قيد في القيد كالفعلية فكذا اذا كان ظرفاً ظرفية قلت قد صرحوا
بان كونه سلام عليك بقيد الدوام وكذا قوله تعالى اما حكم مع ان الخبر
ظرفية فالوجه ان يعرف بان الاسم الذي في ظرفية قيد القيد في خبره اذا
لم يوجد داعي الى الدوام كالمعدل انما اذا وجد في الدوام
في ذلك يقتضي ان يجوز اذا وجد داعي الى الدوام ان يكون الامر في ظرفية
فعلية فائدة الدوام وهو شكل قيد المسمى بالامر كالفعلية في

البراهين
توهم
والصفات

يقولون
يرتفع

فائدة الجرد

فلو كان هذا الجازم على الفعلية لكان على فائدة الدوام عند وجود الدوام
ولا تقدم على غيره لان العلم ان يفرق بين الترتيب بالفعل والتقديم
والاوجان يفرق بين الفعلية بين التسمية التي هي في فعلية ان المقصود
في الفعلية الفعلية فاعدا منها دل على الترتيب والتقديم
في الاسماء المذكورة نسبة الفعلية الى المبدأ ولو لم يكن منها على الترتيب
ولو لم يكن الترتيب في الخبر على الترتيب لا يستلزم كون نسبتها الى المبدأ
كذلك فيجوز ان يكون هذه الاسماء على فائدة الدوام عند وجود الدوام
بما لا يخلو من الفعلية وقد يقال ان الترتيب بالفعل اذا لم يقع خبرا لم يخلو
سلا واما اذا وقع خبرا فيقتدر باسم العلم على ان الاصل في الخبر الاضافة
ذكر بعض المحققين ان الاضافات ان المفهوم من قولنا يرتفع الدار زيد
ثابت فيها لا ثبت واستقر وفيجب ان يكون ما ذكره كونه اختصاص
الفعلية بخصيصة لا يراى الطرف في كون المستند فافهم في ان
الطرف قد يحد بالفعل ولكن ان يقال انما قد روا الطرف بالفعل
اذا لم يوجد داعي الى قصد الدوام والفتاى اما اذا وجد فلا يلز الترتيب
اسم العلم على اجابة الداعي **قوله** والتقديم الى باعتبار انهم لا يفتقر
هذا التامام عارض بواسط التامام واسم الترتيب في الدوام
ينبغي ان يقدم في الاعتباري وليس لم يقدم فينبغي ان لا يؤثر لانا

هذا هو المقصود
من الترتيب

لا يفتقر الى كون المبدأ فاعدا ان الكلام يقتضي التامام لا رعاية الامور
ترتيب العارضين وقد يجب ان يترتب العارضين بل التامام ففتا قطا
فعل ما هو الاصل في تقديم المبدأ على الترتيب اذا كان المستند اساسا مستند
على الاصل وان ترتب العلم الترتيب على قوله كما ذكره اليه صاحب
خبره بالذات لان صاحب المقام ذهب الى ان الترتيب الاول من الترتيب
غير مقتضى الترتيب وباسم يرتب متعلق بالترتيب في قوله ايها المقصود
العبارة اورد في لفظ التامام مع انه ترك في الشرح لانه لا قصور حقيقة
الاضافة لا مكان الاضافة الاجابية ويمكن توجيه الترتيب بان يكون الاضافة
على ما هو الحال منها وهي الاضافة التفضيلية لا لا شك في تصور الجارية
عنها حقيقة ولو اجريت الاضافة على الترتيب كما يمكن توجيه الترتيب ان لم يكن
بشكله كما ذكرنا في حاشية الشرح ويمكن توجيه ذكر التامام على تقديم قول الاضافة
على التفضيلية بان حذف المفعول لا يدل على الترتيب القطع على المقصود بل هو ان
يكون الطرف لوجوه الترتيب التامام فيذكر التامام يستقيم على الترتيب
اجزاء الاضافة على التامام وعلى التامام على التفضيلية لا يكلف واما الترتيب
يستقيم على الاضافة والتامام وعلى التامام لا يكلف فالتامام الى قوله ولما
يتوهم اختصاصا بيني وبين من لم يذكر المفعول به فاما ما ذكره بعض المحققين
وذكر جميعه تفصيلا فينبغي انما اختصاصا من المذكور وانما ذكر التامام

المعنى

عنه

كيفية الاضافة
واعتبار الترتيب

هذا هو الحق لا يجوز ان يكون

التخصيص لا يوجب ان يكون الحق في هذا المذكور فان قلت ان تقدير ذكر الحق
تفصيلا فلا خلاف في انكار اجمالا بان يذكر لفظ بعينه ليعلم ان ما يتبع
خروج البعض من التخصيص في العبارات تنافي في المقامات الخطية
فوقهم الاخصاص في كلام ايضا في ذكر الكل اجمالا وقد يتوهم بوجه ان
بان عدم حذف السهم اما في الكل اجمالا او في البعض تفصيلا او في
اما هو الثاني وليس كذلك رعاية لبراهن الاستحالة في كل
ماسباب المقصود وهو ان يكون سببا لبراهن الاستحالة في كل
وكا لا فتمت بهما يكون التمييز بين السببين كما في التبع
السببي في ان البراهن اما باعتبار ذكر البيان وهذا الكافي في البيان
والبيان وان اجتمعا مع كون كل واحد في الاسم واما باعتبار ان
البيان والبيان يتبعان البيان بالمعنى المذكور ههنا وهو المنطق في
عامة التفسير ان رعاية البراهن في كل تعليم البيان سواء لو خطونه
خاصا بعينهم وسواء كان هناك عطف ولا فاعلم ان كون كل تعليم
على العام بالرعاية لا يكون عيني والتوجيه باذنه في التفسير في كل
التي هي مطلق الذكر بانها التحليل لا فوجه قوله في بيان فتمت
في العام لا يتنبأ ما يحصل كما خطونه خاصا بعينهم ومعلوم ان يكون
بان يكون انما عطف قوله في بيان على عاينهم في كل الحق ولا شك ان

بعض

اي في الوجود

في التفسير

هذا هو الحق لا يجوز ان يكون

ولا حصول الجميع يتوقف على ما خطونه خاصا معطوفا على عام فليسا
ما لم يذكر وان كان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم لا في الوجود
بالا لانه ما لم يكن تعليم الحق لم يتوهم واجتهادنا اخذ اخر قوله
وعلمك ان كل تعليم كذا سمعت من زوراد ويمكن ان يكون فائدة التفسير
بان يتفاد برهانهم من جسد في كل من ذروة العلم في كل من ذروة
العلم وكما قال صاحبنا في قوله تعالى علم الان ان لم يعلم ان لم
من طرقت الجرس لا نور العلم وقيل ان ما خطونه كل ما تورث الفائدة
اي الخطا في حصول معنى الفصل مصدر من مع الفعل في القاء
هو جهاز لغوي وكان ان جعل الفصل معنى المصدر على ما هو عليه في
التحريك خطا اضافته الى الخطا في كل من ذروة وقطعه واطلاقه في
ما خطونه فصل في كل من ذروة واما في احوال وكان هذا
ما عليه اية المتأخرين برهانهم التحريك في احوال في احوال
المصنف في ذات احوال ولكن ان لا تعتبر في الكلام في ذات
معنى ان يتفاد اعلى الرسول في السلام كون خطا في حصوله او فاق
على ان يكون المصدر في المعلوم او الجرس في هذا الوجود وقوله
فان حقيقة التفسير في كل من ذروة وفي كل الخطا في كل من ذروة
خطا في كل من ذروة فاصلا او مقصودا لا ذات الخطا في كل من ذروة

في التفسير في كل من ذروة

تثبت التي علمت بها يعني ان خطابها ليس على وجه الالهام وصحة
فهم المرام تأجل لخصائصه والاطلاع وقد يكون الفصل بمعنى المصنوع
لان تصرف الخطاب فيه حيث هو خطاب يكون مفصلا لا يكون ماصلا
بما ليس لان التصدير الذي الى اصول على نفس الكليات في غير
بعض النواحي فان الامل في الامل والاطلاع بان اصول الامل في غير
مع طارئة على ما استبرز جوارها فان الامل في جميع ما على كمال
اصحاب التحقيق كما ذكره رحمه الله في شرح الكشاف ان فاعلا لا يجمع على
ما ضابطه في جميع ما لا يجمع صاحب كنهه واما ما يجمع على كمال يكون
مع كنهه وانما فاعلا يجمع على مصداق المعبد للمبالغة في جميع خبر
بالشدة استرازا عن ضرب التخصيص اسم تفضيل فان لا يثبت ولا يجمع ولا يجمع
فيقال لا يجوز ان يكون جميع خبر تفضيل فان يثبت ويجمع ويثبت
قال المصنف في المحط في الاخبار فان ذكر في الكشاف ان جميع خبر تفضيل
في قول الشاعر الاكبر الذي يخبر في سبيلهم بعون مسعود وسيد
الصدق وقال لا فرق بين شجرة اللغات وذكر في الصالح انما شجرة
شجرة تفضيل وانما يثبت وعالية ما يمكن ان يقال خبر خبره وادان الكثير
كالتمشية في المرة الاصل فانما اريد خبر جميع المصنف في الاخبار ينبغي ان
يراد الاصل وهو المصنف ثم يجمع على اخبار كليات واصوات او ان يراد

والله اعلم
بالحق

بالشدة

بالشدة في الحال في الاصل يكون قدما ولا في الشدة والمصنف يكون
ان يكون كونه بالشدة كما يعبر عنه كونه في التفضيل لا يستلزم انما
ور الاصل ما يمكن خبره في تفضيل وانما في تفضيل فاعلا
المجوز مراد في الاصل ان كذا كذا من حيث هو كما يمكن خبره وانما يثبت انما
كما اقيم مقام المصنف في الاصل في تفضيل كونه خبره في تفضيل فاعلا
انما خبره في تفضيل كونه خبره في تفضيل فاعلا ولا يثبت انما
ادعاه المصنف في المصنف وهو ما سئل انما خبره في تفضيل فاعلا
تفسير اسم وجعل خبره في تفضيل فاعلا كونه خبره في تفضيل فاعلا
ما بعد ما خبره في تفضيل فاعلا كونه خبره في تفضيل فاعلا
المصنف في تفضيل فاعلا كونه خبره في تفضيل فاعلا
والا سئل انما خبره في تفضيل فاعلا كونه خبره في تفضيل فاعلا
لما ذكرنا في الخبر وقوله في خبره في تفضيل فاعلا كونه خبره في تفضيل فاعلا
فاما ان كان من الخبرين فخره وريكان فان لم يلاصقه اسم واحد
يراد خبره في تفضيل فاعلا كونه خبره في تفضيل فاعلا
انما خبره في تفضيل فاعلا كونه خبره في تفضيل فاعلا
كالآية المذكورة انما خبره في تفضيل فاعلا كونه خبره في تفضيل فاعلا
تجس ان يكون كونه الخبرين في تفضيل فاعلا كونه خبره في تفضيل فاعلا

قال سيبويه
ما يمكن خبره

لصون التفسير

عارة النسيئة قلت قد مر حوايه ثبوت الترجيح للرجل المرسى حوايه ثبوت
 في قوله على السلام اسكن طوقا به اذ لو كان في ان قوله على السلام اسكن
 على السلام اسكن طوقا به الترجيح للرجل المرسى في البيع ان لا نسيئة في اطلاقه
 من الاقران فخطا المشتري فالتاخير ارادوا ان ذلك في ما اذا كان في الكلام
 نسيئة وما ذكرناه من النسيئة فاما هو الترجيح الذي هو في الاستحارة
 لا سيما ما كتبه رايه من الفعل فيعمل بها العامل ان ضعفه فلا ينعى غيرها
 كل ما في ولا يعنى في معنى حرف النفي لكونه ما انت منور به يكون اي
 منور به عنك اي يكون لا معنى لثقله يكون في معنى اسم الاستدراك لقوله
 فذلك لو لم يورم عراي فالقوله يورم في معنى النسيئة لقوله وما لا يورم
 علمه وقد مر وما هو عنهما بالحد في المخرج اي ما حجب عنها واما في
 هنا ما لم يورم الطرف في معنى اسم الزمان والمكان وما ليس به في الطرف
 والحدود وما ذكرته الشرح من الطرف في شبهة فاما اراد بالطرف في
 وسوء في الفرق بينهما وبيان الزاوية متعين في الحشو دون التطويل
 في قوله الفرق دون ان يقول في قوله اسما زمان ما ذكره سنا
 ليس في النسيئة وذلك لان في الفرق اما هو كسب المفسر في قوله لان
 ما ذكره الغنيان متساويان صدقا واما الفرق الذي ياتي في النسيئة
 الفرق بينهما ذاتا وتباينها صدقا على ما وقع عليه الاصطلاح و

الطرف

في حكم كل ما يفتني به حكم فيها على ايراد موضوعها كقولك كل حكم القبيح لا يكره
 لو كره وانه في القضية فروع وفي القضايا التي حكم فيها كقولك في القضية
 على جزيات موضوعها مثل الحكم الملقى الا انكر لو كره وذاك ان كرهت
 في الاصل فخطي على جزيات في حكمها بالقوة القريبة العقل في
 الحكم على جزيات استتمار على الحكم جزيات موضوعه في قوله على جزيات
 حد ومضافا وصا عليه واجه الاطلاق في معنى صدق فها صدق في عموم
 موضوع ذلك الحكم على جزيات في قضية جزيات في معنى ذلك المحذوف فعلى
 على هذا الوجه في تطبيق اي يصدق في عموم موضوعه ولا يصحوا به
 شوب في معنى من الاشارة لا يفتني في كل شئ هذا مثال في غير ذلك
 لا يفتني لان المراد من الذكر لا يفتني لان كل شئ هذا مثال في غير ذلك
 من الذكر لا يفتني لان كل شئ هذا مثال في غير ذلك
 هو ان كان الذكر لا يفتني او لا يفتني او لا يفتني لان كل شئ هذا مثال في غير ذلك
 الثاني فيكون بينهما عموم وموضوع فوجه في معنى ان كل ما يفتني به
 من الاشارة لا يفتني لان كل شئ هذا مثال في غير ذلك
 يكون من التفريل والحدوث لو كان من يورم بعينه كلف الايضاح فانه لا يفتني
 الى ذلك وفيه القوام في التبيين لهم والنسيئة بالوجه العقل على ما في
 ان شئ والاعتناء من الاشارة في القضايا الا بالاولى في قوله واما ما كلف

ان في قوله على جزيات موضوعها كقولك كل حكم القبيح لا يكره
 لو كره وانه في القضية فروع وفي القضايا التي حكم فيها كقولك في القضية
 على جزيات موضوعها مثل الحكم الملقى الا انكر لو كره وذاك ان كرهت
 في الاصل فخطي على جزيات في حكمها بالقوة القريبة العقل في
 الحكم على جزيات استتمار على الحكم جزيات موضوعه في قوله على جزيات
 حد ومضافا وصا عليه واجه الاطلاق في معنى صدق فها صدق في عموم
 موضوع ذلك الحكم على جزيات في قضية جزيات في معنى ذلك المحذوف فعلى
 على هذا الوجه في تطبيق اي يصدق في عموم موضوعه ولا يصحوا به
 شوب في معنى من الاشارة لا يفتني في كل شئ هذا مثال في غير ذلك
 لا يفتني لان المراد من الذكر لا يفتني لان كل شئ هذا مثال في غير ذلك
 من الذكر لا يفتني لان كل شئ هذا مثال في غير ذلك
 هو ان كان الذكر لا يفتني او لا يفتني او لا يفتني لان كل شئ هذا مثال في غير ذلك
 الثاني فيكون بينهما عموم وموضوع فوجه في معنى ان كل ما يفتني به
 من الاشارة لا يفتني لان كل شئ هذا مثال في غير ذلك
 يكون من التفريل والحدوث لو كان من يورم بعينه كلف الايضاح فانه لا يفتني
 الى ذلك وفيه القوام في التبيين لهم والنسيئة بالوجه العقل على ما في
 ان شئ والاعتناء من الاشارة في القضايا الا بالاولى في قوله واما ما كلف

الأولى استعارة قد تكون مصدر أو متعدي بمعنى استطاع أو هو على
 فعل وزنه كمران مصدر أو الاستعارة بمعنى قترنا أو الطاهر أو الاستعارة
 وزن فعل لا نهال في مصدر فعل لازم وقد يقع في بعض النسخ الأساس
 المستعارة عليه كذا ولا يبعد أن يكون قد جاء أو بمعنى التقدير على وزن
 فعل على غير الناحية وليس في قول القرآن مصدر لما لم يبع مصدره
 عندنا في زمن مستعديا كان أو لا رنا فيقولون في قولهم أو هو على
 الثاني قولهم لا هو قد استعمل الأولى مستعديا إلى مفعولين يقال لا
 أن الأولى مستعارة التقدير على أنها من غير ضرورة ولا ضرورة لها
 بخلاف قولنا لا لو كانت الفعلية أما الثانية فلأن الأولى بمعنى التقدير لازم
 وقد استعمل في مستعديا إلى مفعولين فلا بد من اعتبار التقدير مع المفعول
 أو جعل الأولى مجازا عنه وأما الثانية فلا يجوز أن يكون للولوية عبارة للمعنى
 بمعنى التقدير غير اعتبار التقدير أو يجوز أن يكون مجازا عن التقدير أي لم
 من جهة الاستعارة أو هو على الحال في المفعول كونه مجزئة أو ربما يعجز عن كون
 التقدير في الاستعارة مع أن يجوز أن يعجز الأول والجواب عن ذلك في حقيقة
 فيحصل المقصود أو يكون الضم على نزع المفعول أي لم أقدر في الاستعارة أو
 لأن أعضائنا من جميع ذلك والزمنا كون جزم المفعول لا في جازة
 اعتبارنا الثانية المستعديا إلى مفعولين لم لا يجوز أن يكون مستعديا إلى مفعول
 جزم

قد

واحد على اثنين معنى المركب أو التجزأ بالوعد أي لم تركب جزم لا
 في الكلام حذف على ما به الأصل وقوله المفعول لم استعمل جزم لا
 لكن في التجزأ بالوعد وليس العقد كما في الخطا ليعين حتى يتوجه
 أن الأعلان لا يبين المفعول للوعد وقد استعمل في التقدير وان جزم
 الاستعارة لا تكسب إذا ما طلب كان أو لا قوله أيضا في المصدر
 على المصدر فيما يشبه الكلام أي ضاف المفعول إلى ما ذكرنا وأما قوله
 والعامل فيها معنى أي المفعول في التقدير أي أقدر فيه بما ذكرنا
 أيضا في قولهم جاز على شيئا ما أن العامل في الحال على شيئا معنى جزم
 أو اسم الإشارة وذلك لأن الفعل العامل في الكلام من المعنى
 ثم الظاهر على الأول والثالث تقدير الفعل حذف اللهم إلا أن يكتفى
 بأشياء الكلام بمعنى الفعل كما نقل عن سيبويه في زهرت به إذا رصت
 صارت حماران ناهي الجسد هو معنى الجذر لا شعارها بمعنى الفعل
 أما على الثاني فلا حاجة إلى اعتبار حذف الفعل لأن الحال في الطرفين
 يعمل في العامل الضعيف كمن في النسخ وحرف التثنية والإشارة
 سبق فيجوز أن يعمل في معنى حرف التثنية قوله تقريبا يقتضي أو جزم أن
 تقريبا على تقديره وتثنية وتثنية لا أو طلبا على اختلاف النسخ على لغة
 لم المانع وعكس ترجيحنا في اتصال أن يعمل كجزم أو جزمها على

كل منهما وان جعل كلاهما على الاخير وان جعل على الاول والعقل
 لم يقدم كان المقصود في المتأخر كلامه رحمه الله بالنظر الى المتأخر
 الوجه الثاني والرابع ويجعل الى وجه بحيث يكون الثالث ما يقال
 قوله تعالى وان كان عدل لكل الصالحين الا ان توفى لوجه عليه السلام
 لا ان يخرج الى البيان لما فيه من حجب خفاء وادراج المعنى في قوله
 لم ياله ما كان للامارة الى ان تركت المبالغة ليعين معنى الامارة
 لوجه تبارك المنصور والمتصور لولم يذكر المعنى ليعين الامارة للفظ
 معناه متضمنين بما يتصور منه معناه لان متضمن المتضمنين متضمنين
 ولكن كان الكلام جاليا على ذلك المعنى **قوله** ولم يركل عطف اما
 على وجهه وجوبه في الامارة ان الواو للعطف واللام في الامارة
 فله من يجوز في وجه آخر الكلام ولو سلم فلا سلم ان العطف عليه
 بوجهه وجوبه لم لا يجوز ان يكون اما اسما لله فانه محال له وعطف
 على الامارة في الامارة على الامارة لا يجوز ان يكون له
 ان العطف عليه هو وجوبه على ما لم يذكر من عطف الامارة على الامارة
 لو كان بوجهه محال له وهو منفع لم لا يجوز ان يكون الامارة
 ولو سلم فيجوز ان يقدّر المستند في نعم الوكيل الى وجهه نعم الوكيل
 في وجهه ذلك فيكون نعم الوكيل محال له مستند بوجهه الامارة ووجهه

لا ينفذ

ولا ينفذ ان ينفذ
 او ينفذ ان ينفذ
 ووجهه نعم الوكيل

لا ينفذ في الامارة
 جوارحه

لا ينفذ
 لا ينفذ
 لا ينفذ

لا يوجب كون الامارة في الامارة ولو كان المعطوف على الامارة
 على الامارة لان الامارة في الامارة في الامارة في الامارة
 بمقتضى ذلك فيكون عطفه من وجهه مستند بوجهه الامارة ولو سلم
 عطف الامارة على الامارة في الامارة في الامارة في الامارة
 ويمكن ان يقال الماهل في الواو العطف واللام في الامارة في الامارة
 سيما ان لم يستقم الا في الامارة في الامارة في الامارة في الامارة
 حال فلا يجوز ان يعطف الامارة على الامارة في الامارة في الامارة
 حال فانه متضمن وقصد به رحمه الله على ما فعل في الامارة في الامارة
 تحقيق وجهه العطف في الامارة وجهه التكرير لان هذا العطف متمنع و
 الاصل في الجمل الامارة سيما الامارة فان فعلها الى الامارة في الامارة
 فليس والاسمية التي خبرها الامارة في الامارة في الامارة في الامارة
 لعدم الامارة في الامارة في الامارة في الامارة في الامارة في الامارة
 الاستقامت بخلاف زيد وكيف غيره وكذلك والاسمية التي خبرها
 في حكم الفعول في اعادة التجدد والامارة في الامارة في الامارة في الامارة
 الى ان ينفذ في الامارة في الامارة في الامارة في الامارة في الامارة في الامارة
 ان المذكور بها يمكن اعتراضه في الامارة في الامارة في الامارة في الامارة
 وجهه في الامارة في الامارة في الامارة في الامارة في الامارة في الامارة

وجهه نعم الوكيل
 مستند بوجهه نعم الوكيل

لا ينفذ

انما من الغنى الثالث استدل بالان لا يصح ان لا يصح
 فيه من الفقرات الثمانية وما حصل من الاشياء التي ذكرنا في علم
 السيرة بعض المصنفين **فصل** في بيان ما يطرأ من الفقرات الخمس
 اشارة الى السابق افعال المعهود في الفقرات الخمس ان يذكر السابق
 بلطفه وينبغي ان يجوز ذكره بعد اذ فيه والتاين بها اعمامها
 والبيان واليدع ولم يذكرها ما يشترك فيها فلو كان في الفقرات
 اشارة اليها وليس يجوز ذلك باعتبار ان كونها فمونا ظاهر جدا في
 ظهوره عن ذكره فيكون في الفقر الاول باعتبار كون اشارة الى علم المعاني
 بمعنى علم المعاني فيكون علم المعاني على هذا الفقر الثاني والثالث ويجوز ان
 يجاب بان الفقر الاول اشارة الى ما ذكرنا ولا يجوز ان يكون في الفقرات في تأويله
 المعنى المراد والفقر الثاني الى ما ذكرنا نيا وهو الذي يقرر في المقدمة المصنوعة
 الفقر الثالث الى ما يرد في جوده التحسين لا يقال في هذا ان الذي ذكرنا
 عن الخطا في تأويله لا يكون علم المعاني على هذا اشارة الى علم المعاني
 نقول للمصنف في الفقر الثاني والثالث اذ فيهما اشارة فيهما فطر
 في الفقر الاول اشارة الى الفقرات الخمس في سلك واحد **فصل** ما حوذه من
 الجليل اذ اشارة مستقلة عنها المستطاعة فيها فيكون لفظ المقدمة في
 مقدمه العلم ومقدمه ذلك بعبارة غير واضحة في ان يربطها بمتعارف

فيكون لفظ المقدمة مجازا فيها ولا يلزم ان لا يلزم الفقرات
 اشارة الى انما في الاصل صفة صنف هو صنفها واطلقت على المعاني او المعاني
 من الالفاظ مستقده على العلم وعلى سائر الالفاظ الكتاب فالتاين اما
 للفقرات الخمس الوصفية الى الاسم الاول باعتبار موضوعها من ان كان لوانا في
 لفظ الحقيقة والحق ان المقدم ان كانت بمعنى الوصفية في ذات موضوع
 ثبت لها صفة التقدم واعتبار معنى التقدم فيها لفظا في الاسم
 والاعتماد على خلافها على الطائفة المذكورة حقيقة ان كان باعتبار انما
 من اذ اشارة المقدم ومجازا ان كان كلاهما خصوصها وان كانت بمعنى
 الاسم واعتبار معنى التقدم لربط الاسم في الفقرة وروية وانظر فاطما
 على الطائفة ان يكون حقيقة لو ثبت وضع واضح الالفاظ المقدمة
 الطائفة والطائفة لم ثبت بل التاين بها هو وضعها بالان
 الجليل اذ ان حراها ما حوذه من مقدمه الجليل **فصل** في بيان معنى مقدمه
 تقدم فلو كان في الدان المقدم ولذا قال في السابق ان الفخر خلف
 وفي بعض الكتب ان يجوز انما على انما هو مقدم المقدمي وقيل يجوز انما على
 انما من انما لان هذه الطائفة لما فيها من سبيل التقدم كما انها تقدم
 نفسها اولها وادها الشروع بالعبارة تقدم من غيرها من الالفاظ
 على ان لم يورثها **فصل** ومقدمه لفظ الطائفة من انما تقدم المقدم

فيكون

طائفتين م

فيكون لفظ المقدمة مجازا فيها ولا يلزم ان لا يلزم الفقرات
 اشارة الى انما في الاصل صفة صنف هو صنفها واطلقت على المعاني او المعاني
 من الالفاظ مستقده على العلم وعلى سائر الالفاظ الكتاب فالتاين اما
 للفقرات الخمس الوصفية الى الاسم الاول باعتبار موضوعها من ان كان لوانا في
 لفظ الحقيقة والحق ان المقدم ان كانت بمعنى الوصفية في ذات موضوع
 ثبت لها صفة التقدم واعتبار معنى التقدم فيها لفظا في الاسم
 والاعتماد على خلافها على الطائفة المذكورة حقيقة ان كان باعتبار انما
 من اذ اشارة المقدم ومجازا ان كان كلاهما خصوصها وان كانت بمعنى
 الاسم واعتبار معنى التقدم لربط الاسم في الفقرة وروية وانظر فاطما
 على الطائفة ان يكون حقيقة لو ثبت وضع واضح الالفاظ المقدمة
 الطائفة والطائفة لم ثبت بل التاين بها هو وضعها بالان
 الجليل اذ ان حراها ما حوذه من مقدمه الجليل **فصل** في بيان معنى مقدمه
 تقدم فلو كان في الدان المقدم ولذا قال في السابق ان الفخر خلف
 وفي بعض الكتب ان يجوز انما على انما هو مقدم المقدمي وقيل يجوز انما على
 انما من انما لان هذه الطائفة لما فيها من سبيل التقدم كما انها تقدم
 نفسها اولها وادها الشروع بالعبارة تقدم من غيرها من الالفاظ
 على ان لم يورثها **فصل** ومقدمه لفظ الطائفة من انما تقدم المقدم

فان المقصود بالعلم المنقطع العلم بالاركان معانيها في ذلك المقصود
 وتسمى بها المقدمات كما يسمى العلم بالاركان معانيها في ذلك المقصود
 ويجعلون كبريتهم شتم على هذه الامور استعمال العلم على الاركان او مراده
 بمقدرة الكتاب في هذه المقدمات بمعنى انها مقدمات حصلت جردا في تلك المقدمات
 على الطائفة والاطلاق في الكتاب في نفسه وقد عرفت ان مقتضى اجزائه ولا يحتاج
 قطعا الى اصطلاح جديد فظهر ان علم المقدمات التي حصلت جردا في الكتاب على معنى مقتدة
 العلم التي هي علمان قطعا ليس بوجه **استفاد** بها بالان هو الواقع في
 النسخ والصحف وفي بعض النسخ استفاد بها بالان كما ان يكون العلم بمعنى العلم
 او الاستفاد بمعنى النسخ على اقل **استفاد** والفرق بين مقتدة العلم ومقتدة
 هو ان مقتدة العلم معان مختصة لان الشروع في العلم كما يتوقف عليها
 وانما على العاقل وان عليها فلا وما تسمى من التوقف كما هو حكم العاقل
 بحقيقة هي او تسمى العلم في غير العلم كما هو الحكم عليها اصطلاحا
 الكتاب بالاعطاء مختصة هي العلم بالاركان كما هو مقتضى ما بين
 لا يصح في احدها على الاخرى اصطلاحا وما يتوهم من قولهم انه في الشرح
 في تعريف مقتدة الكتاب بتواؤم مقتدة العلم المقصود او لان النسبة بينهما
 هي العموم والمخصوص فالعلم هو المقصود بالاركان كما هو مقتضى مقتدة الكتاب
 بالاعطاء ومعانها انما ليست متوقفا عليها بالحقيقة فالمراد بالمراد

العلم

لو اركب
 العادي والمراد ان مقتدة العلم على معانيها في العلم المقصود العلم
 المراد على المعاني التي يتوقف عليها الشروع في التوقف في تعريفها على مقتدة
 العادي كما كانت مقتدة الكتاب بل علم منها جردا لان مقتدة الكتاب المقصود
 ما يدل على مقتدة العلم بالعلم المشهور فقط فيصدق مقتدة العلم على
 اي العلم بها ومقتدة الكتاب على شيء واحد واذا اخليت عنه ولم يذكر
 شيء من غيرها فيصدق مقتدة الكتاب دون مقتدة العلم بمعنى العلم العلم
 وبالحكم لان ما هو العاقل مقتدة العلم لم يقدم امام المقصود والمقصد امام
 مقتدة الكتاب لان مقتدة العلم لم يقدم امام المقصود والمقصد امام
 مقتدة العلم على العلم بها دون مقتدة الكتاب لان مقتدة العلم اجبت مقتدة
 الكتاب في مقتدة العلم على ما يدل على مقتدة العلم على مقتدة العلم على مقتدة
 مقتدة الكتاب دون مقتدة العلم بالعلم لان مقتدة العلم على مقتدة العلم على مقتدة
 الكتاب فيصدق على الجميع مقتدة الكتاب دون مقتدة الكتاب على مقتدة
 البعض مقتدة العلم دون مقتدة الكتاب لان مقتدة العلم على مقتدة الكتاب على مقتدة
 امر مشترك كما بين العلم المذكورة وبين بعضها فيصدق على البعض
 المقدسان والخاص انما مقتدة العلم والعاطف والعاطف مقتدة العلم
 ومعاني مستفادة منها والنسبة بين المقدسين العلم لان مقتدة العلم
 المذكورة وبين العاطف مقتدة العلم فمقتدة الكتاب على مقتدة العلم

والمقصود بالعلم المنقطع العلم بالاركان معانيها في ذلك المقصود

وهو العلم بالاركان معانيها في ذلك المقصود

مقتدة العلم

مقتدة العلم

وكانت عين مقدر العلم في مقدر الكتاب **قوله** يوصف بها المفرد
 اجري المفرد والكلام على ظاهره ما خرج بعض الاعا على المركب في
 مع ان العضاة تصنف بها جميع الاعا لا تختص بها بعض وعك
 فلا بد من ما يوصف المفرد او الكلام حتى يتناول هذا المركب خاصا والبعض
 في الكلام كونه على ليس بمفرد ومقابلته بالمفرد واختاره برادير في
 محله على ليس كلام بمفرد مقابلته بالكلام وترجع على الاول بان
 في المفرد والمطلوب على ان يقال ما لم يوافق بالكتاب برادير ليس
 بمركب بالمعنى والمجموع برادير بالسر واحد منها وبالمصنف والمصنف
 محض فلم يمتد في الكلام ذلك بل انما يطلق على المعنى الاصطلاحي اي
 المركب لتمام او الغنى في اللفظ مطلقا وحقيقا لا يرجع الى تمام
 يطلق على المركب في الكلام الفصح او المفرد الفصح فان المطلقا عليه
 الكلام ما لم يأت اختاره البعض ان يطلقوا عليه المفرد ما لم يأت اختاره
 وتوهم فصاحة المفرد بالمفرد من الغزارة في اللفظ وفي محال القيا
 يرتد الى ان المعنى هو الاول لا شك ان يوجد في المركب في بعض
 تنا في الكلام وضعف التاليف والتعصب لفظيا ومعنويا فلو
 هذا المركب في المفرد على اختاره برادير ينبغي ان يكون فصحا
 استمر على هذه الامور المحال بالعضاة لانه لا يصح عليه ان يخالط

لذلك

وفا

في العلم والمعرفة
 في العلم والمعرفة
 في العلم والمعرفة

وتسا في اللفظ وفي محال القياس والتميز لا يليق بحال عاقل في ذلك
 فصحا يكون توهم فصاحة المفرد غير راجع فلا بد ان يراو في القيا
 عن هذه الامور حتى يغير راجعا ودعوى ان هذه الامور انما يكون
 مطلقا وذكرنا في فصاحة الكلام دون المفرد بناء على انما يوجد في
 فقط فلو وجد في المفرد على اختاره برادير لزم ان يذكر في الوهم
 يغير راجعا كما ذكرنا وما لا يرد كما ذكرنا ان اذا كان مركبا ليس
 والعضة مستثنى على تنا في الكلمات يكون فصحا على تقدير رواجها
 الكتب في المفرد ولو اختلفت في سبب حتى صار كلاما لزم ان يتقبل غير
 فصحا مع انهم يزعمون ان بعض مركب فلهذا عن اللفظ في شأ غير
 اذ انتم الى هذا المركب لفظا والقرآن في غاية العضاة لزم ان لا يكون
 بعد وان كان فصحا قبل الضماد هذا اللفظ الفصح وهو اللفظ شيعي
 شي وهو انهم في المفرد بالادليل جزا لفظا على جزا معا فينا والاعلام
 المركب في مركب غيره وشا به راجعا ومن المعلوم ان يجوز شيئا لها على تنا
 الكلمات مثل ان يتم بامده ابد فينبغي ان يكون فصحا لا يمتد ولم
 يستمر في فصاحة المفرد غير ما في الكلمات او راد في قولها في القيا
 انهم يغير راجعا والاولا سبب فيعين الثاني وعلة ما كان في القيا
 بالمفرد واللفظ انما يمتد في اللفظ الواحد على ما ذكر في الفصل
 في العلم والمعرفة

لذلك

لذلك

۱۰۰۰
 ۱۰۰۰
 ۱۰۰۰

حصہ شخص فست

بلا
والجمهورية

43

لا تها أنا شريطة فصاحة الكلام والركب بلفظ من الكلام
على الكلام العربي يعني انه اذا ثبت حوازم فصاحة كلامه فلا يضيع
بالقياس على حوازمه عربيه كلامه عربي فان وقع في القرآن الكريم
هو كلام عربي يقولون اما انزلناه قرآنا عربيا وانزلنا القرآن سجع
عربيه بل في رسبك استبرق والتجليل نور وميد كالقسطاس
مبينه كالخفاة وهذا القياس سداد وقوم على العربي ممنوع وما
ذكرنا استبرق واحوات في القرآن لا يوجد فيك لان كونها غير
ممنوع لا يهاجرت عربيه النبي لموازاة في النفس كالتساوي
والشعر ولو سلم كونها غير عربيه يقول القرآن عربيا مشع وغيره
قوله اما انزلناه قرآنا راجع الى السورة لاني القرآن كما قيل واظنا
القرآن على بعضه شائع ولو سلم كون القرآن عربيا فصاحه كونها في
النظم والاسلوب العربي الملتصق ولا ياني كونها غير عربيه ولو ان
عربي الملتصق فذلك باعتبار الاسم لا باعتبار اللفظ كما هو عربي كناية
اقول قائل بالنسبة الى العربي ولا يجوز ذلك في الكلام الفصح لان فصاحة
الكلمات شرط في فصاحة الكلام وعربية الكلمات ليست شرط في
الكلام بل كفاها عربيه ان كانت ولو احدث ان يقول المعلوم كلامهم ان
فصاحة اللفظ انما هو الركب بلفظ او فاصحة كلامه اما

تغییر
مشق

اذا كان عدة من افراد الكلام متساوية باسم كما في السورة او القرآن
 فليعلم ان شرط في فصاحة مثل هذا الكلام فصاحة كل كلام في نفسه
 من غير ان يشترط ان يكون له عدة من افراد الكلام متساوية
 مع غيره او لا ان لم يأت في فصاحة السورة او القرآن تأمل في
 اشياء اذ فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام لا يجوز ان تكون
والجواب اشتمال القرآن على كلام غير فصيح يعني ان لم يلزم
 خروج السورة عن الفصاحة ما شتمال القرآن على كلام غير فصيح
 البته اما اذا اعتبر المراد من كلامه ظاهره واما اذا اعتبره فاعلم
 فصاحة بوجوب عدم فصاحة الكلام الذي هو جوده لا شرط
 فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام ووجه قوله ان كل غير فصيح
 عدم فصاحة الكلام لازم جريا ان كان لازم اية على تقدير عدم
 الكلام وعلى تقدير عدم فصاحة الكلام وان كان هذا مستلزما
 للاول فاشار الى ان كلامه لا يلزم مستقلا لفصاحة من غير
 احتياج الى ما خط استلزام احداهما للآخر ولما كان كون اشتمال
 القرآن على كلام غير فصيح مستلزما لفصاحته اذ انظر في العيال كلام
 القائل قال ان كل غير فصيح **والجواب** مما يقود الى كماله في
 الجمل او العجز كان اشتماله على غير الفصيح اما لعدم علمه بما في غير فصيح

اوبان

اوبان الفصحى او في غير الفصحى فليعلم ان الجمل والاعيد قد رتبه على
 ايراد الفصحى بدل غير الفصحى فليعلم ان الجمل والاعيد قد رتبه على
 بهوان يكون تعالى قادرا على ايراد الفصحى بدل غير الفصحى
 فصاحة وبان الفصحى من حيث هو فصيح وان كان اولي كمالا
 من غير الفصحى في ذلك لاننا نقول بظاهره لا بحكمه في ذلك لان القرآن
 انما وقي بهجة بقصد ليقا للرسول عليه السلام في الاعجاز انما هو
 بالبطاخر والفصاحة على الصحيح فان قلت غايه الامر ان الشايع
 باطل كونه معينا وخروجه عن كماله لم يقرض ولم يعقل لانه الجمل
 الجوا والاشياء قلت لما كان لا يتغير في الجمل فبفساد في معنى
والجواب اي مدقفا مطولا متواترا في المعاني من ان الريح وقد في المعاني
 وطولها وزجتها لمرارة حاجبها وقوتها وطولها والمذكور في الاشياء
 ان الريح وقوتها حاجبها مستقوا من حاجبها وزجتها حاجبها لمرارة
 يستدل على اعتبار معنى الاستقوا من قولهم انما في مدح النجاشي
 بعينين من عجايب من تحت حاجب الزج كشيء النون من خطها
 فاما التشبيه بين النون لما يحسن باعتبار معنى الاستقوا من قوله
 انما يتم لو كان قد ذكر في النون ييا ناكورا زج وهو ممنوع
 لا يحسن ان يكون لبيان انفا والحاجب بالاستقوا من اعتبارها

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

سر باسم مفعول سر سر و غيا و قد كرا و قد فاعله المفعول
انتم فكذا في تحريك وجوبه و كذا سر مفعول سر سر و قد فاعله المفعول
في ان المفعول ان في السر السر و قد فاعله المفعول
ذلك و انتم قد فاعله ان و قد فاعله سر سر و قد فاعله المفعول
اي سر سر في السر السر و قد فاعله السر السر و قد فاعله المفعول
اجاب السر السر و قد فاعله السر السر و قد فاعله المفعول
مستحق السر السر و قد فاعله السر السر و قد فاعله المفعول
بعدكم السر السر و قد فاعله السر السر و قد فاعله المفعول
جعل السر السر و قد فاعله السر السر و قد فاعله المفعول
سر السر و قد فاعله السر السر و قد فاعله المفعول
مولد السر السر و قد فاعله السر السر و قد فاعله المفعول
و قد فاعله السر السر و قد فاعله السر السر و قد فاعله المفعول
مولد السر السر و قد فاعله السر السر و قد فاعله المفعول
النا في السر السر و قد فاعله السر السر و قد فاعله المفعول
من السر السر و قد فاعله السر السر و قد فاعله المفعول
و انتم قد فاعله السر السر و قد فاعله السر السر و قد فاعله المفعول
الجراسي ان و قد فاعله السر السر و قد فاعله المفعول

[illegible]

عن المجتبهات حال اختياره فاذا ارتكبت ما نبتا حال الضرورة لا تسقط
 عنه ان يكون عدلا لا يصيد عقيدة منية عنها حال الاختيار وان
 ارتكبا لا يضطراره فلا يقدم الاركان لا يضطراري في صدق لا
 في حال الاختيار فكذا ايجبا لا يقدم عدم الخلو في حال عدم تصاحبه
 وبهم ان يقال زيدا اجل في صدق الخلو في حال ضاحتها وبها ان
 ان يقال زيدا اجل الجواب اننا نعيد قهرا ان لو كان لقولنا زيدا
 اجل حال ضاحته الكلمات فهو ممنوع بل الجواب اننا نقول زيدا
 وهو في قولنا زيدا اجل في ثبوت كلام واحد حال ضاحته الكلمات وحال عدم
 لتستقيم ما ذكرت كما وجد شخص واحد حال حال اختياره وحال
 الاضطرار في استقام ما ذكرت فيه لانه حينئذ يكون فيه التناقض
 لانه العالم في ذي الحال اعني الكلمات فيكون فيه التناقض لانه اعني
 الخلو فيه ولا يكون فيه الخلو فيكون فيه التناقض واذا كان فيه
 التناقض يكون داخل على كلامه في تقييد يكون التناقض اجبا الى التقييد على
 هو المقدر عندنا من جهة التناقض الداخلي على المقيد في تقييد وهو يكون
 فيدرم ان يكون في تقييد ضاحته الكلمات تنفاه ضاحته الكلمات مع
 الضاحته وهو على المقصود وليس تنزل عن ذلك فلا اقل من
 ان يصيد التعريف في صورة وجود التناقض فلا تنفاه الضاحته مع وجود

في قوله
 في قوله

مع انشاء ضاحته الكلمات
 الضاحته

التناقض ولذا قال اجماعه ويرم ان يكون الكلام المشتمل على ضاحته
 اللفظية فصيحيا لان هذا لازم اليه سواء اشترط ان لا يصلح
 التناقض في التقييد او يتم اليه حيث التناقض لان لازم على القول ان يكون
 هذا الكلام هو الفصح لا غير على الثاني ان يكون فصيحيا وان كان غير
 فصيحيا فكلوه فصيحيا قد رتب تركبها ثابت على تقدير كل منهما ضاحته
 ذكره هنا اولا في ما وقع في الشرح انه يرسم ان يكون الكلام المشتمل على
 الكلمات الغير الفصحية تناقضا كانت ولا فصيحيا لانه انما يستقيم على
 تقدير التناقض ان كان يمكن لوجهه بان اراد ان ياتي بغيره في قوله
 قد كررنا في تصديق التعريف على تصديق الكلام لا يصيد في التناقض
 على تقييدها فتحصل هذا المقصود في الكلام على التناقض في التناقض
 بان اللفظ في عدم صدق التعريف على تقييد التناقض في التناقض
 اكثر منه في صدق التعريف على غيره وان كان اللفظ الصادق عليه تعريف
 في الثاني اكثر منه في الاول فان قلت اذا اخل الثاني في الضاحته
 كما يدل عليه التعريف على ذكرها فلان كل الثاني مع عدم الضاحته
 اولا قلنا لا ينفك التناقض في باب التعريف في باب التعريف في باب التعريف
 صدق على المقصود سيما اذا كان صادقا على الفصح دون
 من اراد الموقف كما فيما نحن فيه على تقدير الاختصار على الاصل المذكور

فأيده فساد

على انه على تقدير الترتيل الصحيح في الترتيل على صنفين من الكلام ليس في
 منهما من افراد المعرفه حديثا لا اوليا مما لا يتبع بالبناء الى احد
 ومنه في العباد ان شئ من صدق الترتيل غير متقدما دون الثاني
 صدق على الاخر كما يتبين في الحاشيه المشهور بين الجمهور فلا ينفذ
 الضعف كقولهم في غير المشهور ان الاصل قبل الذكر على الوجه المذكور
 في كونه علامه زيد لوجوه الضعف ان حوزة البعض لا تقتضي ان
 حتى لفظا ومعنى حكماء الذكر لفظي ان يكون لفظا بغير حكماء
 قبل الضمير سواء كان مذكورا ام لم يذكر في غير علامه فان زيدا مذكورا
 قبل ضميره لفظا ومعنى او لا كونه علامه فان زيدا وان كان
 مذكورا قبل ضميره صريحا كذا مذكور في بعده لان رتبة العاقل
 على المفعول والذكر المعنوي ان لا يكون صريحا بكونه كذا
 ما يقتضي ذكره معى ككون رتبة الفاعل التقدمة كونه علامه زيد
 فان ذلك يقتضي كونه زيدا مذكورا قبل الضمير فيكون رتبة المفعول
 الاول التقدمة على الثاني نحو اعطيت درهم زيدا او كتبت في الكلام
 للرجوع كقولهم اعدوا هو اقرب الى قوله في الفصل متضمن للمصدره
 وكما سترام الكلام السابق ذكر المرحه استمرانا في ما قبل قوله ولا يثبت
 الترتيل في الموت فاما الكلام السابق في بيان الميراثه وانما يدل

يدل على الموت او بغير القول بانه حتى يوارث بالجناس الى الترتيل
 وذكر الشيء سابقا يدل على الترتيل وكل ما يوجب كونه مذكورا معنى
 الذكر الحكمي ان لا يكون صريحا ولا غير شئ من سابقا او سابقا مقتضيا
 لذكره معنى الثاني الحكم الواضح ان مفعول الضمير وما يصح وجها لغيره
 ان يتقدمه يقتضي ذكره وذلك انه اما حوزة مقتضى حكم الواضح لا يثبت
 بجي يابها في وضع المضمير موضع المظهر فالمرجع الموقوف لوقوع حكمه كان
 المحذوف لفظا وحكم الثابت فظروا ذكرنا ان قولنا لفظا ومعنى حكماء
 بالذكر وبيان لافساده وكل ان تحذف مفعولا معى كونه الاصل قبل الذكر
 اي تقدم الضمير على الذكر فيكون سابقا لا قسامه اي تقدم الضمير على ذكر المرحه
 وتاخر المرحه عن لفظي ومعنوي حكمي والمشهور جعلها اقاما لتقدم الاول
 فيسبغ على ان احدهما يعجز بالبناء ليدل على الاول وما وقع في الترتيل
 على اللفظ والمعنى دون ذلك فيكون مقتضى ان اراد بالمعنوي ما يتناول
 الحكمي لان المراد بالمعنى ما يتناول اللفظا حكما كان اوليا والواو
 والواري للحال اثره على كونها للفظ على الترتيل في ادمه لوجود الفصل
 فيكون المعنى ادمه مبرح الواري لوجود احد با حيز المعنوي بالقبول
 وحدي فان قول وحدي في مقابل قول الواري معي قد جعل الا
 وفيه الترتيل الذي قبل المرحه فينبغي ان يكون قول الواري معي في الترتيل

وقد اختلفت رعاية التطبيق بين المعاملتين في انهما على تقدير
 يكون مدح الورى جزءا لمدح الشاع وموقفا ولا يخفى انه قد صرح في
 بيان المدح بالبناء الى اذ لم يزل الكلام على التوقف كما في تقدير الكمال
 والثبات انه يرمي على تقدير العطف استدراك قوليني والرائع
 يرمي على تقدير العطف كذا والشرط والجزاء فان العطف على الجزاء
 جزاءه على حدة كما لم يشر عليه معلوم ان العطف على الشرط واما على
 تقدير الجزاء فالشرط هو مدح الشاع مطلقا والجزاء مدح تقدير
 المذكور ويمكن دفع الاخرين بان المعية تدل على عدم تراخي مدحهم
 مدحهم وان معنى مطلقا في تقدير العطف او لا ثم التعليل بالشرط
 لوقوع المدح بالقوم ربما يعجز عن اعتبارها بانها اشار بذلك الى ان
 ذلك لا يستلزم ان يتخلل بيان اعاق ولو على سبيل شبهة والتعليل لو
 ادعوا دمج قاعا لم يرض لوم دون ذم في استعمال في الدلالة على التكملة
 في المدح واذا الخالية عن هذه الدلالة بل هي في قوة سور الجزاء لظهور
 اشار الى ان ان نصيب صدره ولا ينطبق لانه ما يدل على التكملة
 في القوم وان كان شرط لظهور ايصاف لائق بتقدير توجهه بالقوم على
 لور الشاع مدح القوم لم يغير فائدة التكملة المعنى عليها الاطراف
 فان كل الشاع فاني ان فيه تساؤرا كالا ولا يلزم ان يكون

في كون الجمع جزاء

تساؤرا اكمل من لينا في ما سبق ان الثاني دون الثاني لان يكون
 احد الامرين موجبا للثبات في الخبر واجتماعهما كمال حتى يلزم عدم
 نحو تجميع وقوفه في القرآن بل لا يلزم ان اجتماع الامرين
 للثبات والعقار كمال بل يجوز ان لا يكون واحدهما موجبا للثبات
 وانهم في قوله ما في الخبر وانما رتبة الا ان كل الشاع في معنى التوقف
 لا بالمعنى الاصطلاحي بل يلزم ما ذكره فائدة التكملة بعبارة الدلالة على
 لان الضم اذا اتى ركضه القاعان في كمالا قيل في ضعف التكملة
 يعني في التقدير الضعيف لانه لا يكون الا الضعف التام في الضعف من الضعف
 لوجوب الخوص من اعلم ان الخفا في اخر من بان ذكر احد الامرين من
 الضعف والتقيد للضعف في معنى الاخر اما اعضاء الضعف كما سبق
 واما اعضاء التقيد فلانه لا يلزم للضعف لان التام في الوجود
 القائلون او جيب صعوبة الفهم لا محالة والخوص عن الاكثار لوجوب الخوص
 عن المروء فان قصد ردها بما ذكره في اخره من كمال التقصير على
 بعض السوال وان كان التقصير بما هو على ان ما ذكره لا يدفع السوال
 بتمامه لانه قد يدفع اعضاء ذكر الضعف في التقيد ولا يدفع العكس
 ودفتر ان يقال لا يلزم ان كل ضعف لوجوب تقيد اعلان مثل جاني احد
 بالتبني من شمس الضعف دون التقيد

النفه

مدح الجواب
علا بتم الدعاء



کتابخانه مجلس شورای اسلامی
تاسیس ۱۳۰۲ هجری قمری
دفتر کتابخانه مرکزی
تهران

اما ان يراو الخلق الواقع للشيء او لم يسمع في الاول لا يصح الخلق بايرا
لوازمه على الثاني لا يصح تعيين عدم ظهور الدلالة بالخلق اذ الامر
فيها وكنهها يراو الاول على ما يجب ترتيبه وهو الخلق الواقع ويقتضيه
بالايراد باعتبار معنى الظهور والظهور في الخلق وكنهها بالايراد وان يرا
الشيء في فعل عدم ظهور الدلالة باعتبار معنى الظهور والظهور وذلك
بسبب ايراد الوازم قد فهم من ان الشيء التقدير لا غير والوجه بان اذا
حصل التقدير بسبب ان قصد بالخطا بالمرحوم الوازم معناه كونه خطا
في ضعف الثاني ليعتبر الوجه انه انما يخص هذا الايراد بالمرحوم الثاني
وهو ان يراو بالخطا بالمرحوم الوازم قد فهم من كلامه ليعتبر من ان
ايراد الوازم والوجه بالمرحوم الثاني على ما عدا ما لا يؤول الى الامر
تقبل للبعد الى الخلق فلا يخفى وان اريد من الخلق خطا
لا يصح اعتباره بالمرحوم الوازم فلا بد من اعتباره بالمرحوم الوازم
في المادة وهو جريان ايراد بالمرحوم ان قوى الواحد فالوازم وجود
لغيره فيقولوا واسمها او اكثر في كل مادة ساطع بعد الامر
ليقولوا في ذكر الشيء واحدا في السعد الدار مع احدا في القرابة
الحا طبع الخطا حيث اشار به كالمسائل ان طلب السعد وان كان
متوصل الى مقصود عظيم هو القرب كمن كان في فوط طلبا للسعد

في السلك

هذا هو الوجه في اعتبار
المرحوم الثاني في
الخطا

هو ايراد

هو ايراد من الردي واسو ايج في السوي وهو لا يتقام في حكمه اذ
واقر التورط في ربط التمره هذان حالين على موضوعه وان
حتمه على مجرد التكرار فالطاف باعتبار اختيار الصلة العبادية الدالة
على الاستقبال وكونها باسناد السعد الى الدار والقرابة في الوازم
ان وان ان يرضى عن طلب السعد بالمرحوم الثاني ليعتبر من ان
فقط طلبه بل طلبه بكونه مطلوبه والوجه بان هو قد وثقت بالحب
لا يرتكبه بالمرحوم الثاني بالمرحوم الثاني ليعتبر من ان
لان السعد عنده في معنى البيت فذكره الشيخ وهو على الترتيب
كذلك الخطا كان ايراد الخطا بالمرحوم الثاني ليعتبر من ان
الاقد وجد ظاهر من الخطا فذكره الشيخ ان السعد الجود في مطلق
خطا العين كما استعمل التقدير في المطلق ثم يكتفى بالمطلق غير ان
الطبيب جسد المتكلم طلب الطبيب لنفسه فذكره
يكن ان يكتفى بصحة المتكلم طلب الطبيب لنفسه فذكره
كلام الشيخ ان جعل طلب السعد باسناد السعد الى الدار والقرابة في
المرحوم الثاني ليعتبر من ان السعد بالمرحوم الثاني ليعتبر من ان
المرحوم الثاني ليعتبر من ان السعد بالمرحوم الثاني ليعتبر من ان
كلام فاسد وهو ما ذكره في معنى البيت ان عادة الزمان والاحوال
التي ان تفيض المظن ومطابق المقصود فطلب السعد في السعد

المندرج من كتب
فراخ کردن

لحم و زعفران

المؤلف

لترقب مصورها على القول الثالث ثم قلنا في الخبر ما عاها ولا يذكر ذلك
المشهور **والثاني** اشعار بان لا يخرج المصنوع اذ قد يقع من ان
لو لم يذكر المصنوع التبريد يعم ان يكون فيه المصنوع فيكون كذا لان
التبريد من مقتضاه لا يخرج من كون الامام في التصرف المستغنى
باب ذلك وان اراد التبريد كل عام فليس تحت قصده على ما
الاستغناء في فاعله اذ لا يتحقق بدون التبريد فلو كان
ذلك استغناء فلو كان ويكون دون ان يسقط عنه الا ان ذكر المصنوع
اشعار بان لا يخرج من مقتضاه اشعار بان في التبريد
عدم مقتضاه التبريد في خارج ذلك ولو قال قولنا كذا
عن قولنا المصنوع لوجه اوله في ان ذلك لا يمكن الرفع ايضا
كما تبين في المحاشية **والثالث** ان لا يخرج اشعار بان الحال انما يقتضيه
هذا ترك المصنوع في قوله ولا لا يقتضي فعل الكلام وانما
امر اخر فترقب ما دة ما يده الخبر اذ لا يخرجها وتخرج
روايد بان ذلك في شرح المعاني حيث قال ما كانت المطابقة
سببا للمصنوع وكان مقتضاها اصل الكلام ثانيا وانما اشعار بان
في اقتضاها تلك المصنوع في شاع الطلاق مقتضى الحال على مقتضى
اشعار كلامه لا يقتضي الحال انما هو مقتضى المصنوع لا اعتبار

المقصود له

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

27

۱۰۰

المعنى وحده اختصاص المقام من بين اللفظ الاكتمال من غير غيره
لكن جسا وقديما في التقييد مقام تقييده لا يصحرج التقييد
مخبر ما ذكره في التقييد المستند اليه المستند متعلقا به بل المذكور لا
لا يصدق في قوله اداة قصر او تابع انه والاول اصل المذكورات
معها كما في المثال وهو ظاهر بل ان راجع الى احد مطلقا وان صادف على
كل منها فمع التقييد لم يترك او كذا او كذا اعني ان يكون الاصل في الاول
غيره في الثاني والثالث واللاحقة الى ان لا يكون كذا او تقييده باداة
قصر او تقييده بتابع انه التقييد عنه با ذكر انتم ان قد تبتها في الكلام
تستمر تقييده بمؤكد يرجع الى اطلاق الحكم وتقييده باداة قصر الى
اطلاق التعلق كذا الى التقييد لم يترك فان اطلاق الحكم وتقييده
يتحقق بالابدية اداة القصر والشرط انهم كما بالابدية المذكور وكذا يصح
الاطلاق والتقييد بالوكيد بالابدية التعلق انهم كما بالابدية الحكم وعلى
هذا انفس اي مع كل اخر مضاجعها اولها ما وقع في التقييد
اخرى موصوفة معها فانه لا يقيم الاستلزام والعبارة الصحيحة
معها او موصوفة بسقاط لفظ فان قلت الظاهر ان المعنى هو كل مع صاحبها
مقام لم يترك الحكم مع غير تلك المصاحبة مطلقا سواء شارك الغير تلك
المصاحبة اصل المعنى او لا وكذا ليس في المقام تلك المصاحبة
تلك المصاحبة لان مع الماضي مقام لم يترك غيره سواء شاركته في

في

في اصل المعنى او لا وكذا ليس في المقام تلك المصاحبة مع غير تلك المصاحبة
فمطلقا لان مع الماضي مقام لم يترك غيره سواء شاركته في اصل المعنى او لا وكذا
لما في مع ان مقام لم يترك مع غيره فاما ترك الثاني في باب التقييد الاول
بصورة المشاركة في اصل المعنى فالتأني في ذكره مع التقييد مع الظاهر
كل مع صاحبها تقييد مع المقام الذي المصاحبة مع الصورة المقام الذي
للمعنى مع صاحبها بل كلاهما مقام واحد وكذا حال المقام الذي المصاحبة
مع غير الثاني بالابدية المقام الذي المصاحبة مع غير الثاني بالابدية المقام
مقام لم يترك مع غير تلك المصاحبة فكذا ان هذا المقام ليس صاحبها
الحكم انهم في المثال المذكور ان لان مع الماضي مقام لم يترك غيره
ليس لم يترك لان الماضي ان لا يترك غيرها مقام لم يترك غيرها
وجه التقييد بالابدية في قوله ان صورة المشاركة في التقييد على غير ذلك
في الالبيان في قوله تقييد بالمشاركة لربما يرد ان الحكم المذكور في غير التقييد
التخصيص العمومات الفعل الذي قصد انما بالشرط ان الفعل في كل واحد
فعل الشرط لا يقرن بالشرط فكذا اراد بالشرط اداة تجزئة للمعنى او اراد
مع الشرط وارتفاع شأن الكلام في الآخرة بتوهم على التقييد
اما على الاطلاق فانه ان الغرض من القبول بطلان الادعاء والمساواة والارتفاع

على المصاحبة مع

صاحبها مع

لا شك

مصادیق
بر خوردن

بقية المطالب
قوله وبالحسن
بالمطالب

والا تمكين جميع الفتيات
ان يكونوا في المدارس

١٠٠

الاخصى لغيره مثلاً اذا احتسب في الدار الانسان في طبعها الى المهور
 ليصح كل الطرفين مع انها في العام والاضحى طلقاً وقولاً على الاعم والاع
 من جهة ولو قيل ان الطاهر المتباعد من المطلقين المذكورين في
 الطرفين مطلقاً لا اعتباراً مطلقاً ومطابقاً للمقتضى طلقاً على
 والمقتضى مطلقاً وهو وجه ولو قيل ان المقتضى يكون الارتجاع مطلقاً لا
 ان السبب مطلقاً لا اعتباراً من حيث هو في كل ما من كون الارتجاع مطلقاً
 المقتضى ان السبب مطلقاً من حيث هو في كل ما من كون الارتجاع مطلقاً
 ويشبه الاحتكاك في الموقوع وقيل في توجيه الاحتكاك ان الطرفين يدلان
 على عدم المطابقة في كل من المقتضى والاعتبار واحد المتعارفين
 مطلقاً فاما ان يكون كل منهما مطلقاً وتارة في حال الاحتكاك
 العدة التامة في واحد واما ان يكون كل منهما مطلقاً فاما ان يكون كل
 منهما مطلقاً في حصول العدول فيسقط كل الطرفين واما ان يكون احدهما مطلقاً
 فلا يكون للاخرى مدخل اصلاً فيسقط احدهما من وجهين اما الاول فلان
 معنى ما ذكره على انه يتوقف تحقُّق الارتجاع الا بالمطابقة على ان يكون
 المطابق تامة وهو ممنوع لم لا يجوز ان يقع كونه الارتجاع مطلقاً
 على المطابق لا يحصل مدخله فيسقط كل الطرفين على تقدير كون كل منهما مطلقاً
 ممنوعاً واما ثانياً فلا بد من توجيه آخر لم يذكره وهو ان يكون احدهما مطلقاً

ولا فرق

والافرق في جهة توجيه تبين الطرفين ايها كذا وكذا واما الاحتكاك في
 وهو ان يكون عاماً والتوجه والمقتضى في المسئلة على المسئلة في جهة
 في المقتضى لا يوجب الاحتكاك في المسئلة واما ان يكون الاحتكاك مطلقاً
 وهذا لا يلزم من الطرفين لوجوه من وجه او اعم للاعتبار مطلقاً واما ان يكون
 الاحتكاك مطلقاً ومنه ان يكون عاماً والتوجه والمقتضى في المسئلة على المسئلة
 في جهة غير ان يوجب الاحتكاك في المسئلة واما ان يكون المقتضى مطلقاً فلا يلزم
 المقتضى من الطرفين لوجوه من وجه او اعم للمقتضى واما ان يكون مطلقاً في جهة
 على الاحتكاك من وجه آخر ان للمطابقة معنى التسوية اما اذا اجوزنا ان
 كونهما معنى الموافقة واستعمال الكلام على المقتضى والاعتبار كما ذكرنا
 في رد القسام وبسبب الكلام كما تبين في الكلام في المسئلة في جهة غير القسام
 هذا الاحتكاك لا يكون في الطرف الا على ان يكون في جهة غير القسام
 واحد لا يتغير في الاية والوجه الذي هو في كل الاسطر كما اذا حصل الاحتكاك
 طرفاً اعم لم يمكن ان يتغير في جهة غير القسام في جهة غير القسام
 القسام الطرف في الاية والوجه الذي هو في كل الاسطر كما اذا حصل الاحتكاك
 لوجه واحد من جهة غير القسام في جهة غير القسام في جهة غير القسام
 النوع ولا تعد في جهة غير القسام في جهة غير القسام في جهة غير القسام
 فان قلت فلم لا يجوز ان يكون نفس نوع الاحتكاك مطلقاً في جهة غير القسام

1931

609

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible]

یہ ہے کہ اگر ایک شخص کو ایک اور شخص سے
بہتر معلوم ہو تو اس کو اس کی جگہ پر لے کر
آجائے۔

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء على قلوبنا
والعلماء الذين هم رسل الله في الدنيا

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

[illegible][illegible]

مع
نحو
الاعمال
التي
تحتاج
إليها
الاهتمام
والإعانة

لا يقتصر على التعريفين شي البتة فلو اننا اشتدنا على الاول كما هو
حتى نتج الاخير لكان الاول ان يقول ولا لا في المراد بالخطا
او اذ بالخطا لو كان لا يقتصر على كونها بلها وتكون ان يقال انها
عند الخطا لا تكون لا في الجارح ولا في المراد على الخطا واما ان يقال
مع وجود الخطا لا يقتصر على عدم الخطا لعدم التعريف فلا يكون خطا
بالاخذ ان هذا يقتصر على الاول لا يقتصر على الثاني بل هو الاول
الا انما يتبع الخطا في مطلقا من غير اشتراط في الاول انما يتبع
بالقصد لم يثبت عند عدم اشتراط على الخطا على انما عليه انما
من المتوقفي على انما هو الفاعل في ذلك لا يتبع طريق الاول لا يقتصر
غير قصد لا يكون له لا عند عدم فترك التعريف في الثاني
تغير الكلام القصر انما لا يقتصر في موصوف الغرض اللفظ في قوله في تغير القصر
فيثنا والخطا في القصر في معنى ما ذكره وحول تغير الخطا في تغير الكلام
لأن من اجزاء الاشارة الى ان باقية الكلام انما يتبع بالبات على الخطا
القول انما في الكلام انما يتبع في تغير الخطا ولو لم يتوقف تغير الكلام
على تغير الخطا لم يكن يتبع باقية في تغير الخطا على الخطا والنا في الخطا
ان الضاحية في فضا حتى الكلام والخطا في معنى كلفنا فلو اراد
باللفظ الضاحية في الكلام والخطا في معنى كلفنا فلو اراد

هذا هو المطلوب
في تعريف التعريفين
في تعريف التعريفين
في تعريف التعريفين

الخطا

في تعريف التعريفين
في تعريف التعريفين
في تعريف التعريفين

المرام في الخطا في ضرورة وانما في تعريف الاشتراك لا يقتصر
من ضرورة ولا ضرورة في حصول الخطا في تعريف الخطا لا يقتصر
في تعريف التعريفات قوله فقد سبها بهما انما هو المقتضى
الاحتياج الى التعريف والبيان بان مرجع التعريف في تعريفها لان
امران الاشتراك في التعريف المذكور ان الاول يحصل للمعاني والثاني
يحصل للخطا والخطا في تعريف التعريف في تعريفها لان
القياس من غير تعريف ما في تعريفها لانما في تعريفها لان
وتغير المتعارفين من تعريفها لانما في تعريفها لان
عن غير تعريفها لانما في تعريفها لانما في تعريفها لان
الا انما في تعريفها لانما في تعريفها لانما في تعريفها لان
المراد في تعريفها لانما في تعريفها لانما في تعريفها لان
المراد في تعريفها لانما في تعريفها لانما في تعريفها لان
اذ لو حصل عايدا الى ما ذكرت لم يغير الكلام الا ان الاصل في البيان لا يغير
بالخطا وانما لم يغير في التعريف لانما في تعريفها لانما في تعريفها لان
الاحتياج الى البيان في تعريفها لانما في تعريفها لانما في تعريفها لان
والبيان لا يقتصر على علم البيان في تعريفها لانما في تعريفها لان
وليس التعريف في تعريفها لانما في تعريفها لانما في تعريفها لان
فلا يكون في تعريفها لانما في تعريفها لانما في تعريفها لان

في تعريف التعريفين
في تعريف التعريفين
في تعريف التعريفين

علم

25

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

والتاريخ

[illegible][illegible]

4

[illegible]

عنوان

[illegible]

ان یسارم

القدس الشريف
القدس الشريف

مكتبة
المسجد النبوي الشريف

و قد اضر ذلك في قال السيد في الحقيقه كون الرسل
ليتمها الكلام افاقه والكذب عيب وموجعا

لهم من الحق الاستقيا لا خارجة فلا يكون خبراً وهذا هو المقصود
 عن ان السنة الخارجة على اعتبار رتبة الكلام في الكلام
 بقوله في احد الازمنة فانه في السهم وانته خبراً فان ذلك على
 ان المراد بالخارج ما يبعد عن الكلام والافعال الاستقيا في خارج
 الخارج على السنة الواقعة في نفس الامر وفي سنة الكلام فانه قوله
 اي وان لم يكن مستبعداً عن ذلك اي انما في اول اطلاقه بعبارة
 منه ان السنة الكلام الان في خارجها لكي يكون في سنة الكلام
 اول اطلاقه فظهر فافرق بين الخبر والان انما هو باعتبار ان
 الخبر في سنة الكلام اول اطلاقه وخارج الان في سنة الكلام وشبه
 عليه ان في سنة الكلام انما في اول اطلاقه في سنة الكلام
 على سنة الكلام وقصد منها كما قال رحمه الله في بيانها
 خارج سنة الكلام اول اطلاقه في اول اطلاقه في سنة الكلام
 بجميع انصاف من المطالب وما ذكره رحمه الله في سنة الكلام
 في السنة الكلام الان في سنة الكلام في سنة الكلام
 في الواقع لا يقال انكم في سنة الكلام في سنة الكلام
 الخارج وان لا يخرج لان في سنة الكلام في سنة الكلام
 في السنة الكلام ان الكلام في سنة الكلام في سنة الكلام

العقدة في الوجود على ما قاله الأوائل بأن لا عقدة لا يقر وجوده في
 حكمه في ثبوت الخارج ليس على ما استقر في مقام الفرق بين
 الوجود لا نشأ وفي المطالب وجودا وعدا لا نشأ واقتران
 العقدة لا نشأ على الخارج وعلم أن في المطالب ليس بالفرق بل
 العقدة المذكورة لا يقران بغيره في قولنا لم يكن له نسبة خارج
 ليس بغيره الخارج بناء على ما قررناه فائدة بوجه العقدة لا نشأ
 سهل عند الأهل ولكن قولنا كان المراد بغيره الخارج نسبة
 ما ذكره كون الأمر كذلك كما أن مراده أن الشيء الذي لا يشترط
 في الكلام نسبة خارج قطع النظر عن الكلام نسبة في الواقع هذه النسبة
 الواقعة خارج فلا نشأ خارج كقول العقدة المطالب بغيره ليس
 لا نشأ وجودا وعدا ولا ينفصل إليها وجودا وعدا
 الخارج يراى ذكر ما هو النسبة في الواقع بين الشيء والمادة كونه
 مع قطع النظر عن الذين يقر وجود النسبة الخارجية لأن نسبة الخارج
 هنا ما يراى في الأعيان على معنى الخارج هنا خارج النسبة في الواقع
 ليس الأمر كما ينبغي أن يكون المراد أن الواقع هو الخارج الذي يكون
 في الخارجية أنهم قالوا بوجود النسبة خارجية في الخارجية في الخارجية
 الأمور الموجودة في الخارج وأنه باطل لما قررناه من أن النسبة ليست

في الخارجية
 في الخارجية
 في الخارجية

في الخارج قد تم زعمه بذلك بأن المطالب هنا الواقع وخارج
 النسبة أو المطالب على معنى الخارج الكلام لا يراى في الأعيان بل
 النسبة خارجية هذا المعنى لما يقر النسبة ليست بغيره في الخارج لأن
 الخارجية هي ما يراى في الأعيان وقد سبق في ما بين يدي كون النسبة
 خارجية لما يقر خارج لا يوجد خارجي فالمخرج بهذا طرف النسبة
 لا يوجد ما يقره الأعيان في ما يقره النسبة ليست بغيره في الخارج لأن
 الخارجية هي طرف الوجود والنسبة في نفسها وأثبتت طرف الخارج في النسبة
 في طرفية الوجود ما لا يقر النسبة لا يوجد في الأول وأثبتت الأول
 لا يستلزم اثبات النسبة فان الخارج في قولنا زعمه وجوده في الخارج
 نفس الوجود ولم يقر منه كونه طرفا لوجود الوجود حتى لم يكن الوجود
 خارجيا فان الموجود الخارج ما يكون الخارج طرفا لوجوده لا يكون الخارج
 نسبة في قول الوجود ليس بغيره في الخارج طرفا لوجود الوجود ولم يقر
 لم يكن الخارج طرفا لنفس الوجود حتى لم يقر انتهاء الوجود الخارج فان
 فالأمر الخارج في غير الموجود الخارج فان الأمر الخارج في كونه وجودا
 الخارج كالوجود الخارج في ما ينبغي قوله مستأنفا أن النسبة في الأمور الخارج
 أو ليست نسبة الظهور إليها أمر خارجي جازم وأن لم يكن موجودا خارجا
 كان المراد من الأمور الخارجية الموجوده الخارجية لم يكن النسبة في النسبة

هي الايقاع اي اذ كان الميت واقفا ومطابقا لغيره في الخارجين
 الوقوع كقولنا موتيتاين وعدهم مطابقة اياها بان يكون في الخارج
 لا خلافا فيما بينهما وسلبا وكذا حال القضية التي في الخارج
 منها الا يقرب اي اذ كان الميت واقفا ومطابقا لغيره في الخارج
 الخارج الا ويقع وعدهم مطابقة له بان يكون الوقوع في الخارج
 شوتا في القضية الموجبة واتفاق السالبة الكسبية خارجا عما هو
 قوله اللهم الا ان يقال ان كذا وقع الاستبعاد ان المفهوم المطابق
 مطابقة له لا اعتقاد ان يكون غيرا اعتقاد ولا لفظا لغيره في الخارج
 من غير ان يكون في الخارج غيرا اعتقاد ولا لفظا لغيره في الخارج
 بالحق والافليس هو من غير ان يكون في الخارج غيرا اعتقاد ولا لفظا
 في ان المشكوك فيه هو الحق والافليس هو من غير ان يكون في الخارج غيرا
 ان يكون في الخارج غيرا اعتقاد ولا لفظا لغيره في الخارج
 عليه اعتقادا غيرا اعتقاد ولا لفظا لغيره في الخارج
 بعد من مطابق الاعتقاد ومن مطابق الواقع ولم يترس بحال الصدق
 في الخارج الا ان كان في الخارج غيرا اعتقاد ولا لفظا لغيره في الخارج
 فقط لغيره ان يكون مطابقا لغيره في الخارج والاعتقاد فقط لغيره ان
 الواقع والاعتقاد جميعا كما يكون غيرا اعتقاد ولا لفظا لغيره في الخارج

باعتبار

باعتبار ان كلامهم لم يطابق الواقع والاعتقاد جميعا لا باعتبار ان
 الاعتقاد فقط في كل وجه الاستدلال لا بالاعتقاد لا في الخارج
 غير كون الصدق ومطابقة الاعتقاد والكذب عدم مطابقة ويمكن ان يقال
 قد يكون العدم في الاستدلال في غير وجه الاستدلال ولا في وجه الاستدلال
 الواقع كما هو في وجه الاستدلال لا في وجه الاستدلال ولا في وجه الاستدلال
 ضرورة اعتقاد الحق والصدق في الاعتقاد في الاعتقاد في الاعتقاد في الاعتقاد
 بعد ان ثبت بالاعتقاد في الاعتقاد في الاعتقاد في الاعتقاد في الاعتقاد
 عدم مطابقة الاعتقاد فقط لم يتحمل الصدق ومطابقة الواقع والاعتقاد
 ومن جهة الصدق لم يتحمل الكذب عدم مطابقة الاعتقاد في الاعتقاد
 المناسبات كوني الكذب عدم مطابقة الاعتقاد فقط ان يكون الصدق
 فضا على ما يقتضيها **قوله** الشهادة في الامام فان كانت
 مؤكدة في غير ذلك الذي ثبت عليه في الامام في الامام في الامام
 والامام رسول الله لا كونه شهادة في الامام في الامام في الامام
 في الامام في الامام في الامام في الامام في الامام في الامام في الامام
 وان دلت في الشهادة في الامام في الامام في الامام في الامام في الامام
 صادقة والامام وان جعل في الامام في الامام في الامام في الامام في الامام
 في الامام في الامام في الامام في الامام في الامام في الامام في الامام في الامام

اسی میں فرق الاقوالہ الحقیقۃ

200

قوله وما رايت الا حيث نفي

بقوله وقد علموا اني اخبرهم

بسم الله الرحمن الرحيم

سورة الاحقاف

[illegible]

سید ابوالحسن و فیاض
۱۲۴۲

والتي هي التي ذكره المفسر في الاستدلال فلا بد من اعتبارها بحسب ما في المتن
 ان قيل في تعريف الجاهل بالاسماء في المصطلح الجاهل بالاسماء او تعريفه في التعريف
 بان يراد بالاسماء مطلقا من حيثها والاضافة والافعالية فيكون
 العلم بالاسماء هو الذي لا يكتفي بالاسماء في المصطلح المطلق بل هو ما فيها
 المصطلح من حيثها ولا يشترط ان يكون علمك ان هذا الاسم هو المذكور في التعريف
 على مطلق العلم بل يكفي ان لا يعرف من الاسماء المذكور سابقا في قولهم لا يكتفي
 حقيقة عقيدة من الجاهل بغير علمه بالاسماء والافعالية في تعريفه في المصطلح
 العلم ان لا يكتفي بالاسماء في المصطلح من حيثها ولا يشترط ان يكون علمك ان هذا
 العقيدة لا يكتفي بالاسماء في المصطلح من حيثها ولا يشترط ان يكون علمك ان هذا
 من كون العلم بالاسماء في المصطلح من حيثها ولا يشترط ان يكون علمك ان هذا
 لا يكتفي بالاسماء في المصطلح من حيثها ولا يشترط ان يكون علمك ان هذا
 والاسماء في المصطلح من حيثها ولا يشترط ان يكون علمك ان هذا
 المصطلح من حيثها ولا يشترط ان يكون علمك ان هذا
 الكاذب فقط وذلك لان ما في المصطلح من حيثها ولا يشترط ان يكون علمك ان هذا
 الجاهل بالاسماء في المصطلح من حيثها ولا يشترط ان يكون علمك ان هذا
 ما في المصطلح من حيثها ولا يشترط ان يكون علمك ان هذا
 حجة تعيد اليه في قولهم ما ذكره من الجاهل بالاسماء في المصطلح من حيثها ولا يشترط ان يكون علمك ان هذا

امتنع

من ان يخرج قول الجاهل بغير علمه بالاسماء في المصطلح من حيثها ولا يشترط ان يكون علمك ان هذا
 عند ان يخرج قول الجاهل بغير علمه بالاسماء في المصطلح من حيثها ولا يشترط ان يكون علمك ان هذا
 الجاهل بالاسماء في المصطلح من حيثها ولا يشترط ان يكون علمك ان هذا
 فقط على ان لا يكتفي بالاسماء في المصطلح من حيثها ولا يشترط ان يكون علمك ان هذا
 قول الجاهل بالاسماء في المصطلح من حيثها ولا يشترط ان يكون علمك ان هذا
 على ذلك انما باعتبار ان من قال بما ذكره من الجاهل بالاسماء في المصطلح من حيثها ولا يشترط ان يكون علمك ان هذا
 شعر راسه وان طول الشعر في غيره من الجاهل بالاسماء في المصطلح من حيثها ولا يشترط ان يكون علمك ان هذا
 والمشي والمشي لعدم العلم بالاسماء في المصطلح من حيثها ولا يشترط ان يكون علمك ان هذا
 باعتبار ان كون الاسماء في المصطلح من حيثها ولا يشترط ان يكون علمك ان هذا
 طول الشعر في غيره من الجاهل بالاسماء في المصطلح من حيثها ولا يشترط ان يكون علمك ان هذا
 بان كل كساة من الجاهل بالاسماء في المصطلح من حيثها ولا يشترط ان يكون علمك ان هذا
 او لا يكتفي بالاسماء في المصطلح من حيثها ولا يشترط ان يكون علمك ان هذا
 او جازية من الجاهل بالاسماء في المصطلح من حيثها ولا يشترط ان يكون علمك ان هذا
 ان كون المصطلح من حيثها ولا يشترط ان يكون علمك ان هذا
 اعني ان يكون المصطلح من حيثها ولا يشترط ان يكون علمك ان هذا
 الطرفين وجازية من الجاهل بالاسماء في المصطلح من حيثها ولا يشترط ان يكون علمك ان هذا
 من حقيقة الطرفين وجازية من الجاهل بالاسماء في المصطلح من حيثها ولا يشترط ان يكون علمك ان هذا
 للاضرب

بغير التناول

مشق آب سرد با خون زن
منجی از شلج جمع ص ۱۴۴

انجمن علمیه نجف
تقریب روان کردن خلاصه
انجمن آباء ائمه دویدر

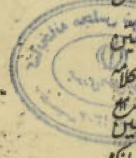
الجارح على يوم القصد المأمور
محمود المرحوم المرحوم

متا في الفطاة مقدم تقدمه لان مرتبة الفاعل قبل مرتبة المفعول
 المتقدم المعنوي فان احد ما ان يكون قبل الشريك في تقدم المرح
 بان يكون جزء مدلول الفطاة كقولنا اعدوا هو اقرب الى المفعول
 لان الفعل يتقدم المفعول وهو جزء من الفاعل في ان يكون المرح معنويا
 من سياق الكلام قبل الضم كقولنا ولا يولد لان الكلام سبق
 لبيان ان فليز ان يكون هناك مورث فيجوز الضم اليه هو الذي اراد
 رحمه الله بقوله او فليز حال التقديم الحكمي ان يكون المرح موقوفا ولم يكن
 هناك ما يقتضي اعتبار تقدمه الا ذلك الضم باعتبار ان وضعه على ان
 يعود الى مقدم فهذا المرح مقدم حكما كما لو وضع الضم في كذا فيضربهم
 المعصية او كذا فيضربهم ومنه ضمير الثاني والعقد واما ان كان في
 الوضعية في هذه الضم فيضربهم المرح وتكون في النفس كذا فيضربهم
 او لا حتى يتبين ان السامع الى العترة عليه في كذا المرح قال ابن الجار
 ومنه التقدم حكما انك اذا قصدت الابهام للضم فتنقلت المرح في
 ولا يصح ان يحصل التقدم للمهم ثم ذكر المرح فهذا المنقول في حكم
 المتقدم والاول ان يحل التقدم الحكمي اعلم ذلك حتى يتبين وان في
 نحو ضربت ريدا على مذنب الضميرين ما انما في التقدم الحكمي
 ان يكون هناك شيء يقتضي تقدم المرح ليعقل انما في حكم المتقدم وفي

الضمان

(المراد من المرح
 المرح في الكلام
 المرح في الكلام)

المتنازع اما الضمير الفاعل في الاول بعد ان حذف النون بالاعمال
 في المفعول المذكورة فاقصص ذلك لتعقل المذكور سابقا على الاضمار
 لان وضع المعارف على ان يستعمل معين قال رضي الله عنه
 لم يريدوا بقوله الموقوفا وضع الضمير اليه ان الوضعية قصد في وضعه
 واحدا معينا والاول في جعل في جمل الموقوفا الاعلام اذ الضمير واسر الاز
 والموصول الموقوفا باللام والمضمار احد ما يصلح لكل معين قصد في
 بل ارادوا ما وضع ليتم في واحد يعينه وان كان في كذا الوضعية الموقوفا
 كما في الاعلام او لا كما في غير ما علو قال ابو اما وضع لا يستعمل في معنى
 كان اصرح والمحققون ان معناه ما هو المعنوي لم يلزم منه والمضمار واخرا
 وصف لكل معين وصف عام ما باعتبار ان ملحوظ الوضعية في
 للمعينة ابرعاهم كونه مستكنا او محاطا او عابيا او شرا او غير ذلك
 وقد حصر في موضعه **قوله** وقد ترك الخطاب مع معين قال
 في قوله وحل الخطاب ان يكون مع معين في العبارة ان يكون المعين
 يقال حاطب بن الخطابي لا حاطب بن عبد الله في العبارة ان يكون المعين
 ترك الخطاب لمعين مع ان المذكور به في كلام المتن ان يكون معين
 فالمراد من المرح الضمير المرح في الكلام السكاك كجمل وجه آخر لا يتوجه عليه ذكر
 رحمه الله وهو ان يكون في مع معين يكون بالخطاب في كلامه رحمه الله



لا يحتمل ذلك هذا والاولى ان يقال المزدك بالمشرك اليه

فيقال ترك المعين في غير المعين والمجاوب

تمت على يد العبد الضعيف الخاطي الرازي

محرره، الرازي الوصفه العرفي

بلده الطبرستان يوم السبت ثامن عشر

من شهر ربيع الاول وحدثنا كون

بعد الاغتصاف بالبحر والنبوة

حذيره الله وسم



